المعهد العربي لتدريب والبحوث الإحصائية

مؤشرات قياس الرفاه الإنساني

محاولة لنمودج عربي

إعداد : كمال صالح

أكتوبر 2014

تقديم

نظرا لبروز تحديات مختلفة تواجه المجتمعات العربية في شتى الجوانب كباقي المجتمعات السائرة في طريق النمو ولتأثيرها على المسارات التنموية وخاصة تنمية الموارد البشرية، فقد ارتأى المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية انسجاما مع اهتماماته في مجال البحث أن يعد دراسة حول أسلوب قياس الرفاه الانساني في الوطن العربي لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بالغة على اعتبار أن الإنسان هو الهدف الرئيسي للتنمية وعمادها الأساسي.

وتهدف هذه المحاولة، انطلاقا من المناهج المعتمدة دولياً أو من قبل بعض المنظمات الإقليمية في ما يخص مناحي قياس التنمية البشرية أو تقدم المجتمعات، إلى المساهمة في تطوير منهجية علمية لقياس الرفاه الإنساني تقوم على مؤشرات موضوعية وقابلة للقياس مع الآخذ في الاعتبار الخصوصيات المشتركة للمجتمعات العربية على اختلاف أنواعها من جهة وعلى أسلوب بسيط يمكن تطبيقه بسهولة بإضافة مؤشرات ومجالات أخرى قد يكون لها تأثير على مستوى الرفاه الانساني من جهة أخرى، مما يمكن أي دولة عربية من تحديد مستوى الرفاه الانساني الذي تعرفه ومساعدتها على رسم السياسات المناسبة لتحسينه ودعمه من خلال معالجة أي خلل أو قصور في أي من المجالات التي تم تضمينها في المنهجية المعتمدة لهذا الغرض.

ويسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ كمال صالح معد الدراسة على الجهد الكبير الذي بذله لهذا الغرض، والشكر موصول إلى فريق المراجعة من المعهد وعلى رأسه الدكتور عيسى مصاروه.
والله ولي التوفيق للجميع.

عبد العزيز المعلمي

المدير العام للمعهد العربي للتدريب
والبحوث الإحصائية

أولا: أهداف الدراسة ومجالها

تزايدت في العقود الأخيرة الجهود الرامية إلى قياس تقدم الأمم ومستوى رفاهها، إذ أن غاية أي تجمع إنساني هي تحقيق البقاء وبلوغ الرفاه لأفراده. وتتطلع شعوب العالم ومؤسساته ومنها الشعوب العربية إلى قياس مكتسباتها ومقارنة أوضاعها بشعوب أخرى، ويمكن أن يأتي ذلك عن طريق تقدير مؤشرات عديدة تقيس جوانب الرفاه الإنساني المتعددة ومجالاته المتشعبة، أو جمع هذه المؤشرات العديدة في مقياس مركب واحد وفق منهج إحصائي سليم.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم الرفاه الإنساني للإحصائيين العرب، من خلال استعراض الخلفية التاريخية للمفهوم ومراجعة عدد من التعريفات والنماذج التي تستخدم لقياسه، وتقديم مقياس عربي لقياس الرفاه الإنساني في الدول العربية يمكن استخدامه في تقييم أداء السياسات والبرامج التنموية ويساعد متخذي القرار وراسمي السياسات والمخططين في التعرف على احتياجات المواطن العربي وما يطمح إليه من تحسين في نوعية حياته. وتتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

أ. توفير أداة لقياس المستوى المعيشي للأسرة العربية عبر الزمن يمكن استخدامه في صياغة السياسات الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية.

ب. بناء مقياس مركب للرفاه يمكن من خلاله التعرف على أوضاع الأسرة العربية بشكلٍ متكامل وشامل.

ج. اقتراح خيارات تساعد الأجهزة الإحصائية العربية في بناء وحساب مقياس للرفاه خاص بدولها.

د. تحديد القضايا والصعوبات في المجالات المختلفة التي تعاني منها الأسر العربية.

هـ. تحديد جوانب الخلل التي تحتاج إلى تعزيز لتمكين الأسرة العربية.

واستناداً إلى الأهداف المبينة أعلاه، فقد تم في هذه الدراسة وضع تعريفٍ محددٍ للرفاه متعلق بالأسرة العربية يأخذ بالاعتبار خصوصية المجتمعات العربية والأسرة العربية. وعليه، يمكن تعريف مفهوم

الرفاه الذي انطلق منه تركيب المقياس العام لرفاه للأسرة العربية بأنه " تمتع الأسرة العربية بأوضاعٍ ديموغرافيةٍ واجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وخدميةٍ تتيح لأفرادها ممارسة حياتهم بشكلٍ ملائم".

ونظراً لعدم توفر إحصاءاتٍ كافيةٍ تعكس الجوانب التي تضمنها التعريف، فقد تم اختيار بعض المؤشرات المتوفرة في قواعد بيانات قسم الإحصاء في الجامعة العربية وقسم الإحصاء في الأمم المتحدة والتي تعكس أبعاداً محددةً هي البعد الديموغرافي والصحي والاقتصادي والخدمي. وقد تم استخدام هذه المؤشرات في تركيب مقياس الرفاه الحالي مع بيان أسلوب بناء المقياس، علماً بأن المقياس الناتج لا يعكس حقيقة الرفاه في الدول العربية لأنه مثال افتراضي فقط ولغياب بعض المؤشرات المهمة التي تعكس الأبعاد المشار إليها ومنها ما يلي:

- مؤشرات الأمن الغذائي (نسبة الإنفاق على الغذاء، ....الخ)
- مؤشرات الأمن الشخصي (معدل الجريمة،....الخ)
- مؤشرات الأمن الوظيفي (الرضا عن مكان العمل، الضمان الاجتماعي،....الخ)
- مؤشرات الأمن الاقتصادي (توافر فرص العمل، مستوى الدخل، نسبة الفقر،...الخ)

واستخدم مفهوم الرفاه الإنساني من قبل المنظمات الدولية التي تعمل في مجال التنمية الإنسانية ومن قبل الإدارات العامة في الدول والمجتمعات ووظّف كمؤشر للدلالة على مدى نجاح برامجها وسياساتها. واكتسب مقياس الرفاه مصداقية لتوافقه مع التوجهات الحديثة في الإدارة العامة والتنمية كمقياس يعكس آراء المواطنين نحو تبني مبدأ المساءلة والشفافية والحاكمية والشراكة في رسم السياسات واتخاذ القرارات التي تتعلق بنوعية الحياة.

وتتضمن الدراسة عرضاً للنماذج والمقاييس المستخدمة لقياس الرفاه الإنساني وكذلك المؤشرات المشمولة بها. وتختلف النماذج والمقاييس باختلاف الغاية منها والمجتمعات المستهدفة بها. وعليه، فمن المهم عند تطوير مقياس لقياس الرفاه الإنساني في الدول العربية الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الفئة المستهدفة والبيئة المحلية، وكذلك الغاية من المقياس. ومن الطبيعي وجود تحدياتٍ يجب مواجهتها عند تصميم النموذج أو المقياس، منها توافق الجهات المعنية حول المقياس، والاتفاق على

المجالات والمؤشرات التي يجب أن يتضمنها وإمكانية مقارنته مع مؤشرات الرفاه الإنساني في دول ومجتمعات أخرى.

ويمكن تحديد بعدين لمفهوم الرفاه الإنساني هما البعد الشخصي والبعد الموضوعي، ويتعلق البعد الشخصي بشعور الفرد بالرضى عن الوضع العام في المجتمع، بينما يتعلق البعد الموضوعي بإشباع حاجات المجتمع والفرد في المجالات التالية: الثروة المادية، والحالة الاجتماعية، والصحة الجسمية. ويمثل وجود هذين البعدين تحدياً للمعنيين بقياس الرفاه الإنساني في مجتمع ما، إذ قد تدل نتائج قياس البعد الشخصي على مستوى رفاه مختلف عن نتائج قياس البعد الموضوعي لنفس الفئة المستهدفة بالقياس، وبما أن مقياس الرفاه الإنساني يعتبر من الأدوات التي يستخدمها متخذو القرار وراسمو السياسات والمخططون، فإن اختلاف المقياسين يؤدي إلى صعوبات وتحديات أمام هؤلاء.

واستخدم مصطلح الرفاه الإنساني في مجال الرعاية الصحية أكثر من غيرها من المجالات، واكتسب أهميةً كبيرةً عندما تطورت نظرة الممارسين في المجال الصحي إلى رعاياهم وتركيز تلك الرعاية للمحافظة على حياة المرضى بيولوجياً إلى الجوانب الحياتية الأخرى كالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها من الجوانب، فقد لوحظ أن المريض قد يكون معافى جسمياً ولكنه مريض اجتماعيا أو اقتصاديا أو نفسيا. ومن هنا، ظهر الاهتمام بمصطلح الرفاه وضرورة ايجاد مقاييس ومؤشرات تحدد مستوى الرفاه في المجتمع أو لمجموعة من متلقى الرعاية الصحية أو الذين يتشاركون في مرض معين مثل مرضى السكري، أو مرضى السرطان، أو الذين يعانون من الأمراض المزمنة، أو كبار السن.

ثانياً: مفهوم الرفاه الإنساني وتعريفه

على الرغم من الدراسات المتنوعة التي ركزت على مفهوم الرفاه الإنساني، إلا أن هذا المفهوم لا يزال مجالاً خصباً للبحث والدراسة. ولم تتوصل الدراسات إلى تعريفٍ محددٍ للرفاه الإنساني وذلك لاختلاف الأهداف المرتبطة بالتعريف وتنوع الجهات التي تقوم بتحديده من جهة، واختلاف

المجتمعات وتقاليدها وقيمها من جهة أخرى[1]. وعليه، فإن تعريف الرفاه الإنساني يختلف حسب الجهة المعرّفة له والغرض المراد منه، كما ويختلف التعريف من شخص إلى آخر. ومن التعريفات الدارجة للرفاه الإنساني" قدرة الفرد على العيش بطريقة طبيعية "تحقيق الذات" و" القدرة على تحقيق الأهداف والإنجاز في الحياة"، وقد يدعي البعض أن الرفاه قد يعبر عن الرضى الشخصي عن الحياة على مستوى الفرد، لكن هذا الرضى الشخصي لا يمكن فصله عن تأثير حصة الفرد من الناتج المحلي ومستوى تعليمه.

وتطور مفهوم ومضمون رفاه الأسرة عبر مرور الزمن مصحوباً بتداول أكثر لمفهوم "تنمية الموارد البشرية" والتركيز بشكلٍ رئيسي على اعتبار الإنسان هدفاً للتنمية. وقد مرت تنمية الموارد البشرية بمراحل عديدةٍ، حيث تركز الاهتمام بشكلٍ خاصٍ على تسريع عملية التحول الصناعي كهدفٍ أول للتنمية البشرية لينتقل بعد ذلك إلى التعليم والتدريب، ومن ثم تطور الاهتمام ليشمل جوانب أخرى للحياة كالصحة والفقر والبيئة وغيرها من الجوانب التي تتصل بالحياة والمجتمع، بما فيها الديموقراطية[2]. وعلى الرغم من أهمية التنمية البشرية إلا أن تعريفها بشكلٍ واضح لا يزال يواجه اختلافاتٍ جوهرية نتيجةً للتفاوت الحضاري بين الدول والمجتمعات.

احتل الجانب الاقتصادي (وخاصة ما يتعلق بالاستهلاك) الجزء الأكبر من مكونات معظم المقاييس المستخدمة في قياس الرفاه. وكثيراً ما يتم قياس المستوى المعيشي للفرد أو الأسرة أو المجتمع باستخدام مستوى الاستهلاك للفرد أو الأسرة. كما أن هذه المقاييس هي في معظمها مقاييس نسبيّة ترتبط بتقديرات الباحثين الذين يحددون الأهمية النسبية للعناصر التي تتكون منها تلك المقاييس. ويلجأ بعض الباحثين إلى مقارنة التكلفة المعيشية (الاستهلاك كقيمة) ومستوى الأجور أو الدخل

[1] للاطلاع على تعريفات حديثة للرفاه يمكن الرجوع إلى الوثيقة التالية: الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً، مقدم إلى الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإحصائية الدولية 4-7 مارس 2014، E/CN.3/2014/4

[2] مبادرة الإصلاح العربي، مقياس الديموقراطية العربي 4، ملحق رقم 1 – جدول العلامات، إعداد مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2014; علي عبدالقادر علي، الديموقراطية والتنمية في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد رقم (27)، مايو 2008.

Laza Kekic, director, country forecasting services, Economist Intelligence Unit, The Economist Intelligence Unit's index of democracy, THE WORLD IN 2007.

الفردي للحصول على مؤشرٍ للمستوى المعيشي أو مؤشرٍ للرفاه دون الأخذ بالاعتبار الجوانب الأخرى كالاعتبارات الاجتماعية والمعيشية والتعليمية والصحية مثل الوضع الصحي للأفراد، وأوقات الترفيه وفرصه المتاحة للأفراد خارج أوقات عملهم المعتادة، وكذلك شعورهم بالأمن والطمأنينه على أنفسهم وأسرهم وممتلكاتهم ، ونوعية البيئة وتأثيرها على صحة الناس وغذاءهم وحياتهم.

وعلى الرغم من أهمية الدخل، إلا أن حصر قياس المستوى المعيشي به قد يعطي مؤشراً مضللاً لأن المستوى المعيشي لا يتحدّد من خلال المواد التي تستهلكها الأسرة فقط ولكن يتحدد من خلال عوامل أخرى على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية كعدد المعالين في الأسرة، والتعليم، وبيئة المسكن، والإنفاق على الصحة، والإنفاق على الجوانب الترفيهية، ومستوى البطالة بين أفراد الأسرة، وتوافر السلع المعمّرة لدى الأسرة، وعدد العاملين في الأسرة، بالإضافة إلى الحصول على الخدمات المختلفة وغيرها من المؤشرات المهمة. وعليه، فإن رفاه الأسرة يرتبط بمجموعةٍ متشابكة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها من المؤشرات التي تساهم في تحديد المستوى المعيشي للأسرة والتعرّف على ترتيبها في مقياس الرفاه مما يمكّن من التعرف على مدى استفادتها من الموارد المتاحة وحصولها على الخدمات المتوافرة، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات اللازمة لتحقيق مكانةٍ مقبولة حسب المفهوم المستخدم للرفاه.

ونظراً لتنوع الجوانب الحياتية للأسرة والتي تضم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها من الجوانب، فإن أي منهاجٍ لقياس الرفاه يجب أن يأخذ بالاعتبار هذه الجوانب بشكلٍ شمولي ومتكامل ومترابط وذلك باستخدام المؤشرات المتاحة. وعليه، فإن بناء أي منهاجٍ للرفاه يتطلب استخدام العديد من المؤشرات التي تغطي الجوانب المختلفة التي تشكل في مجموعها إطاراً للرفاه مع توفير الأوزان المناسبة لهذه الجوانب.

ففي دراسة أعدت في أستراليا حول المؤشرات الاجتماعية والعملية للأسرة، أجمع الخبراء على إطارٍ يقوم على المؤشرات الاجتماعية للأسرة وحددوا خمس مجموعاتٍ من المؤشرات تتعلق بالدخل والوقت ورأس المال البشري ورأس المال النفسي ورأس المال الاجتماعي. وبيّنت الدراسة أهمية التفاعل بين

هذه العناصر وذلك لأنها القاعدة التي ترتكز عليها قرارات الأسرة في تحسين ظروفها المعيشية. وبيّنت كذلك أهمية الدخل كمؤشرٍ رئيسيٍ يمكن استخدامه للتعرف على مكانة الأسرة اقتصادياً ومدى تنظيمها وإدارتها لشؤونها[3].

وفي دراسة أعدت في نيوزيلندا، تم استخدام عدة أساليب لقياس الرفاه بعد استعراض النماذج المحلية والدولية مع الأخذ بالاعتبار ما تم انجازه من تقارير حول الرفاه. ومن ثم تم تجميع كافة المؤشرات التي استخدمت من عدة تقارير وتم تقليصها لتتناسب مع ما تم الحصول عليه من بيانات التعداد السكاني[4].

وقد تم تطوير نموذج للرفاه يعتمد على الأوضاع الذاتية للأسرة في ستة محاور رئيسية هي الدخل والتعليم والعمل والسكن والسلع المعمرة والصحة. وتعددت تعريفات ونماذج قياس الرفاه، واختلفت باختلاف الجهة المصممة لها والفئات المستهدفة بها، ومع ذلك فإن مؤشر الرفاه يعتبر مؤشراً رئيسياً، لأنه يختزل عدداً من المحاور وعدداً من المؤشرات، ويوجه عناية الإدارات في القطاع العام إلى الجوانب المهمة في حياة المواطن الذي تسعى إلى إرضائه وخدمته.

ويمكن تعريف الرفاه بأنه" الامكانيات في المجتمع التي توفر الحاجات والفرص للفرد لتحقيق طموحاته وأهدافه ضمن المحددات الثقافية والقيمية والمادية في المجتمع"[5]. وعلى الرغم من أن مصطلح الرفاه الإنساني واسع الاستخدام، إلا أن ليس له تعريف عام متفق عليه. كما أن المصطلحات المتعلقة بالرفاه الإنساني ونوعية الحياة والسعادة والرضا الحياتي غالباً ما يتم استخدامها لهدفٍ واحد.

وتعرّف مؤسسة الاقتصادات الجديدة New Economics Foundation, 2008 الرفاه بأنه: تلك الحالة التي يكون فيها الفرد مستعداً لتطوير قدراته ورفع انتاجيته في العمل ورفع قدراته على الابتكار وقدرته على بناء علاقاتٍ قويةٍ وايجابيةٍ مع الآخرين وقدرته على المساهمة في تطوير مجتمعه.

[3] Department of Family and Community Services, 2000, “Indicators of Social and Family Functioning", Australia.
[4] Statistics New Zealand in conjunction with The University of Auckland University of Otago, 2006, "Family Wellbeing Indicators from the 1981–2001 “New Zealand Censuses.
[5] Felce, D. and Perry, J. (1995). Quality of life: its definition and measurement. *Research developmental disabilities, 16*(1), 51–74. 74.

ويزداد الرفاه الإنساني عندما يكون الفرد قادراً على تحقيق اهدافه الشخصية والاجتماعية وتحقيق الأهداف المجتمعية[6].

وتعرّف منظمة ESRC الرفاه بالحالة التي يكون فيها الفرد منسجماً مع الآخرين وعندما تتحقق له كافة الاحتياجات الإنسانية وعندما يكون الفرد قادراً على التصرف بشكل متزنٍ وعندما تتحقق أهداف الفرد وعندما يتمتع الفرد بنوعية حياةٍ مقبولة[7].

ثالثاً: الأدبيات ذات العلاقة

بيّنت Herd بعد استعراضها للأدبيات المتعلقة بالرفاه عدم وجود تعريف محدد له أو كيفية قياسه. وقامت بتطوير نموذج مفاهيمي للرفاه مستندة إلى الدراسات التي قام بها باحثون آخرون حول نوعية الحياة، حيث بينت أنه على الرغم من عدم الاتفاق على تعريفٍ محدد للرفاه إلا أن هناك تداخل بين العناصر التي يمكن أن تساهم في الرفاه. وبينت أن تلك العناصر تشتمل على الرفاه الجسدي والرفاه المادي والرفاه الاجتماعي والتنمية والنشاط والرفاه الصحي[8].

وأشار تقرير حول نوعية الحياة في لوس انجليس (2007) إلى أن مقياس نوعية الحياة الذي تم استخدامه في مقاطعة لوس انجليس يقيس أربعة عناصر حيوية لها علاقة بالقاطنين في المقاطعة هي: التعليم والحالة الاقتصادية والصحة والأمن العام، ويتكون المقياس من عشر درجات تمثل الدرجة العاشرة منه نوعية حياةٍ جيدة[9].

وبيّن Diener (1984) أن الرفاه يمكن أن يقيّم من خلال النظرة الذاتية للفرد استناداً إلى خبرته كالانطباعات حول الرفاه الروحي أو من خلال مقاييس ذاتية كمقاييس الصحة الجسدية بالإضافة إلى الرفاه الثقافي أو الأداء الايجابي. فعلى سبيل المثال، قد يشعر الأفراد بالرفاه عندما يحصلون على عملٍ ويكون لديهم مردوداً مالياً[10].

---

[6] http://www.neweconomics.org/
[7] /http://www.esrc.ac.uk
[8] Herd, S. What is Wellbeing? At http://phis.org.uk
[9] Center for Community Research and Solutions, 2007,"Quality of Life in Los Angeles".
[10] Diener, E. (1984). Subjective well-being. Psychological Bulletin, 95, 542-575.[10]

وطوّر كل من Amato و Keith (1991) قائمة مؤشرات معظمها لقياس رفاه الأفراد في الأسرة. وتندرج هذه المؤشرات في مجموعات رئيسية منها: الجانب النفسي، والجانب الذاتي أو الشخصي، والجانب الصحي، والجانب السلوكي، وممتلكات الأسرة من السلع المعمرة، ونوعية المهن التي يمارسها أفراد الأسرة والجانب الاجتماعي[11].

وركّز كل من Grzywacz وAlmeida وMcDonald (2002) في دراساتهم حول الأسرة ورفاهها على مؤشرات للرفاه أو أداء العاملين في الأسرة وعلاقتهم مع الزوجة والأطفال. كما ركزوا على نوعية العلاقة بين الأزواج أو بين الوالدين وأطفالهما. واستندت هذه الدراسات إلى مؤشراتٍ للتقييم الذاتي للأفراد حول مدى الرضا المعيشي[12].

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر أجرت عام 2012 دراسة حول "محددات السعادة والرضا" والتي أظهرت أن 82% من الذكور و 85% من الإناث يشعرون بالسعادة والرضا، وكان هذا الشعور أعلى بين القطريين الأصغر سناً. وقد أضهرت دراسة أخرى عن "رفاه الأطفال" أن 99% من الاطفال في قطر يتمتعون بالرفاه الفردي مقاساً بالصحة البدنية والنفسية والاجتماعية والتحصيل المعرفي، وأن 60% منهم يتمتعون برفاه مجتمعي أي في سياق ظروف الأسرة والمنزل والحي والمجتمع.

يمثل البعد الاقتصادي جزءاً مهماً في رفاه الأسرة، بحيث بين Ross وMirowsky (1992) أن الحصول على فرصة عمل مناسبة واستقرار الأوضاع المالية للأسرة من المؤشرات المهمة للرفاه. كما بيّنا أن ارتفاع الدخل يعمل على تحسين أوضاع الأسرة بشكلٍ جوهري[13]. كما وجد كل من Marshal (1997) وZedlewski (2002) أن الأسر التي تتلقى دخلاً منخفضاً تعاني من انعكاساتٍ سلبيةٍ على الأطفال وعلى رفاه الأسرة ككل[14].

---

[11] Amato, P.R., & Keith, B.(1991). Parental divorce ab the well of children: A meta-analysis. Psychological Bulletin, 110, 26-46.

[12] Grzywacz, J. G., etl. (2002). Work family spillover and daily reports of work and family stress in the adult labour force. Family Relations, 51, 28-36 [12]

[13] Ross, C. E., & Mirosky, J. (1992). Households, employment, and the sense of control. Social Psychology Quarterly, 55, 217-235.l

[14] Marshal, N.L., & Barnett, R. C. (1991). Race, class, and multiple role strains and gains among women employed in the service sector. Women and Health, 17, 1-16..

وأشار Campbell (1997) إلى أن الاندماج الاجتماعي غالباً ما ينظر إليه كمؤشرٍ للرفاه الأسري، ويقاس عادةً بمدى انخراط الأطفال في بيئتهم الدراسية وأقرانهم ومدى تناغم الوالدين مع زملائهم في العمل ومع الأصدقاء وفي الأسرة ذاتها. وطور Campbell مقياساً معقداً للمجتمعات يقيّم به الأمن وحالة رفاه المجتمع. وقد وجد أن الأسر التي تعاني من بيئة وظروفٍ سكنيةٍ سيئة غالباً ما تكون عرضةً للجريمة والعنف مما يؤثر بشكلٍ مباشر على طبيعة أداء الأسرة ودورها ورفاهها[15]. وأشار كل من Bowen وRichman (2001) إلى خصائص المسكن وبيئته ودورهما في ممارسة الأسرة لدورها ونمو الأطفال ورفاه الأسرة بشكلٍ عام[16].

وأشار مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم وجود اجماعٍ حول تعريفٍ محدد للرفاه، ولكن هناك موافقة عامة على أن الرفاه يتضمن وجود شعور إيجابي ومزاج إيجابي (على سبيل المثال: السعادة والطمأنينة) وعدم وجود مشاعر سلبية كالإحباط والقلق، والرضا بالحياة، والأداء الإيجابي. وبمعنى بسيط، يمكن وصف الرفاه بأنه تحقيق الأهداف الحياتية والأداء الإيجابي. ولأغراض الصحة العامة، فقد عرّف المركز الرفاه الجسدي بأنه الشعور بصحة ممتازة والشعور بالطاقة الكاملة. وبيّن المركز أن الباحثين في كافة العلوم اختبروا أشكالاً مختلفة للرفاه كالرفاه الجسدي، والرفاه الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، والرفاه العاطفي، والرفاه النفسي، والتطور والنشاط، والرضا الحياتي. كما بيّن أنه لا يوجد محددٍ وحيدٍ لرفاه الفرد، وذلك لأن الرفاه يعتمد على الصحة الجيدة والعلاقات الاجتماعية الإيجابية وتوافر الموارد الأساسية والوصول إليها كالسكن والدخل وغيرهما من امواردِ. وأشار المركز إلى أن العديد من الدراسات اختبرت العلاقة بين محددات الرفاه الفردي والرفاه الوطني. واستخدمت هذه الدراسات مقاييسٍ مختلفةٍ للرفاه منها على سبيل المثال الرضا الحياتي، والتأثير الايجابي، والرفاه النفسي. وقد أدى استخدام المنهجيات المختلفة إلى الحصول على نتائج متباينة حول الرفاه والعوامل التي يمكن أن تحكم درجته[17].

[15] Campbell, D. (1997). Campbell Community Survey. Denver, CO: center for creative Leadership.
[16] Bowen, G. & Richman, J. (2001). School success Profile: manual. Chapel Hill, NC: Jordan Institute for families.
[17] http://www.cdc.gov/hrqol/wellbeing.htm.

وأشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2011 إلى أن معظم الخبراء والأفراد العاديين سيوافقون على أن الرفاه الإنساني يمثل الحالة التي يستطيع الفرد عندها تحقيق احتياجاته المختلفة والتي بعضها ضروري (أن يكون الفرد بصحةٍ جيدة على سبيل المثال). ويشمل تعريف الرفاه الإنساني القدرة على تحقيق الأهداف الشخصية وأن يكون الفرد مكتفياً وراضياً عن ظروفه الحياتية. ولما كانت ظاهرة الرفاه الإنساني ظاهرةً معقدةً وأن العديد من محدداته ترتبط مع بعضها البعض بشكلٍ قوي، فإن تقييم الرفاه الإنساني يحتاج إلى إطار عملٍ شامل يتضمن عدداً كبيراً من العناصر التي تساهم في تشكيل حياة الأفراد[18].

وحددت المنظمة ثلاثة أبعاد رئيسية للرفاه هي:

- الظروف المعيشية المادية أو الرفاه الاقتصادي: الذي يحدد الإمكانات الاستهلاكية للأفراد ومدى تحكمهم بالموارد.
- نوعية الحياة، أي مجموعة العناصر غير المالية للأفراد التي تساهم في تشكيل الفرص الحياتية لهم.
- الرفاه المستقبلي أو استدامته، وتعني استدامة الأنظمة الاجتماعية – الاقتصادية والطبيعية، حيث يعيش الناس ويعملون والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة لاستدامة الرفاه عبر الزمن. وتعتمد الاستدامة على كيفية تأثير الأنشطة الإنسانية على المخزون من الأنواع المختلفة من رأس المال (الطبيعي، الاقتصادي، الإنساني والاجتماعي). ويبيّن الشكل رقم (1) الإطار العملي للأبعاد الثلاثة لمؤشرات الرفاه الإنساني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

[18]OECD, (2013), Framework for statistics on the distribution of household income, consumption and health.

الشكل (1): الإطار العملي للأبعاد الثلاثة لمؤشرات الرفاه الإنساني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

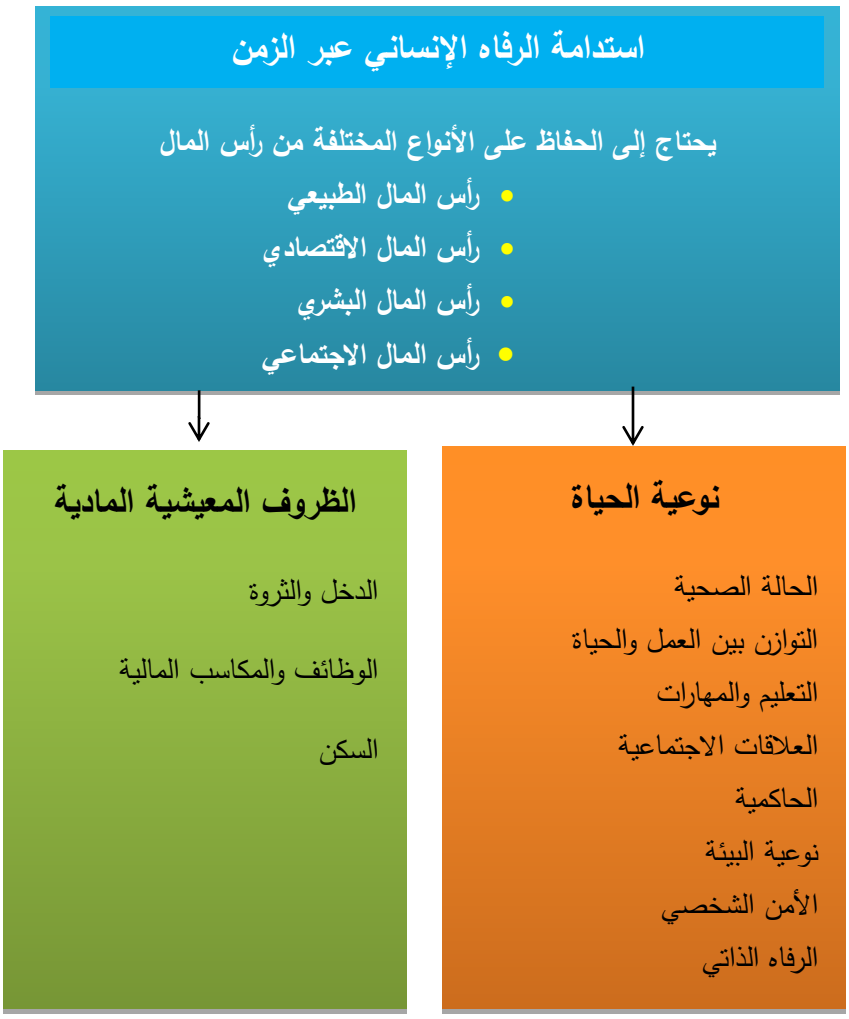

وأشادت الإسكوا في اجتماعها بتونس في سبتمبر عام 2014 بالإطار الذي اقترحته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمثال يحتذى لقياس العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، على الرغم من افتقار عدة بلدان عربية للبيانات الإحصائية الكافية والمفصلة لهذا الغرض.

رابعاً: مقاييس الرفاه الإنساني ومنهجياتها

1.4 مقياس الرفاه النيوزيلندي

أشار تقرير مؤشر الرفاه النيوزيلندي إلى أن نجاح الأمم وازدهارها يقاس تقليدياً باستخدام المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، وعلى أية حال، فقد فشلت هذه المقاييس في التعرف على

مسار المجتمعات وأدائها كوحدةٍ واحدةٍ، كما فشلت في أن تعكس عما إذا كانت حياة الأفراد تزدهر جنباً إلى جنب مع النمو الاقتصادي. وفي الحقيقة، فإن استمرارية تطوير المقاييس الاقتصادية الوطنية قد يؤثر بشكلٍ سلبي على حياة الأفراد من خلال ساعات العمل الطويلة، وإضعاف العلاقات الاجتماعية، والتأثيرات البيئية السلبية، ورفع مستويات المديونية. وعليه، فإن هناك حاجة ملحة للتعرف على مستويات الرفاه للفرد والمجتمع بأسلوب أكثر عمقا وواقعية. وبيّن التقرير أنه يمكن اعتبار السيادة والتي تمثل الازدهار الاجتماعي– النفسي الذي يمازج بين الجوانب المهمة في الأداء الإنساني والتي أضحت مفهوماً حظي بالقبول في مجال البحث حول الرفاه الإنساني[19].

وأشار التقرير إلى أن أحد المؤشرات الشاملة للرفاه التي طورت حديثاً والمستخدمة في الدول الأوروبية هو مؤشر الرفاه الشخصي والاجتماعي، ويقيس هذا المقياس شعور الأفراد (على سبيل المثال: خبرتهم في المتعة، الحزن، الاستمتاع والرضا)، وكيف يتصرفون (على سبيل المثال: الإحساس بالاستقلالية، الخصوصية، الرغبة في الحياة أو الهدف منها). وتضمن مقياس الرفاه النيوزيلندي عدداً من المؤشرات وهي كما يلي:

- الازدهار
- الاكتئاب
- الوضع الاجتماعي
- الطرق الناجحة للرفاه: تواصل، إمنح، سجّل الملاحظات، تعلم، كن نشيطاً
- الرفاه الممتاز
- الرفاه والصحة

2.4 مقياس الرفاه الاسترالي

تم تصميم مقياس الرفاه الاسترالي كمقياس جديد لقياس درجة رضا المواطنين الأستراليين عن حياتهم والحياة في أستراليا. ويعتمد المؤشر على النموذج النظري للرفاه الذاتي المتوازن. ويشتمل المقياس على جانبين أو مقياسين هما: الرفاه الذاتي أو الشخصي والرفاه الوطني. ويشكل المقياس أداة مكملة

[19] Human Potential Centre, (2013). Sovereign Wellbeing Index, AUT University.

للأداء الوطني والتقدم ودعماً للمقاييس الاقتصادية الأخرى. وبيّن تقرير المقياس أن تقدم المجتمعات يقاس عادةً وبشكلٍ تقليدي باستخدام معيار الثروة. وبيّن التقرير أن Simon Kuznets استخدم الناتج المحلي الإجمالي ليصف قيمة الدولار في المخرجات الاقتصادية للأمم. وأصبح الناتج المحلي الإجمالي حالياً كثير الاستخدام لأنه يمثل كافة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة. ومن الشائع القول أن اكتساب مزيد من الأموال وإنفاقها هو الوضع الأفضل، وعليه فإن الدولة التي تتمتع بناتجٍ محلي كبير هي دولة أفضل من دولة ذات ناتج محلي إجمالي أقل. ومن الطبيعي أن تكون الدول التي تتمتع بناتجٍ محلي كبير قادرة على تقديم رعاية صحية وخدمات تعليمية أفضل لسكانها مقارنة بالدول الأقل مستوى من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للدول الغربية التي يتمتع سكانها بمستوى معيشي لائق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن استخدامه كمقياس نسبي للرفاه للمقارنة بين تلك الدول للأسباب التالية[20]:

1. أن الناتج المحلي الإجمالي لا يقصد به أن يكون مقياساً للرفاه الإنساني، حيث أنه مجرد سجل للمنتجات والخدمات التي تباع وتشترى.

2. حتى في العرف النقدي، فإن الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل توزيع الدخل، كما أنه يتجاهل أيضا الجوانب المهمة للمعيشة كالخصوصية والاحترام ولا يبالي بالقيم الأخلاقية.

ويتكون مقياس الرفاه الأسترالي من الموضوعات التالية:

أ. الرفاه الذاتي

- المستوى المعيشي
- الصحة
- المنجزات الحياتية
- العلاقات الشخصية
- الشعور بالأمان
- الترابط المجتمعي
- الأمن المستقبلي

[20] Robert A., et al. (2003), The Australian Unity Wellbeing Index, *Social Indicators Research* 64**:** 159–190, 2003.

ب. الرفاه الوطني

- الحياة في أستراليا
- الوضع الاقتصادي
- الأوضاع البيئية
- الأوضاع الاجتماعية

ب/1. الجوانب الفرعية لمؤشر الرفاه الوطني

- الثروة / توزيع الدخل
- الخدمات الصحية
- الدعم الأسري
- الثقة في الآخرين

3.4 مقياس الرفاه الكندي

يعتبر مقياس الرفاه الكندي أسلوباً جديداً لقياس الرفاه، حيث أنه يتخطى المقاييس الاقتصادية الضيقة كالناتج المحلي الاجمالي، ويوفر نظرةً عميقة عن نوعية حياة المواطنين الكنديين. وبشكلٍ عام، يوفر المؤشر معلوماتٍ عن بعض الجوانب المهمة كمعايير المعيشة والصحة والبيئة والتعليم واستخدام الوقت والمجتمع والمشاركة الديموقراطية والترفيه والثقافة، ويعتبر المقياس الوطني الوحيد في كندا. ويتجاوز المقياس المقاييس التقليدية فيلقي الضوء على العلاقات والارتباطات بين المجالات الحياتية المختلفة. فعلى سبيل المثال، يلقي الضوء على التغيرات في الدخل والتعليم وارتباطهما بالتغيرات الصحية. وباعتباره أداةً للمعلومات يمكن استخدام المقياس من قبل صائغي السياسات ومتخذي القرارات والإعلام ومنظمات المجتمع المحلي والأشخاص العاديين للحصول على الاتجاهات الحديثة للرفاه لسهولته. يحدد مقياس الرفاه الكندي مجموعة من المؤشرات في ثمانية مجالات مترابطة للرفاه هي[21]:

1. الترابط المجتمعي: قياس القوة والنشاط والشمول في العلاقات بين المواطنين والقطاع العام ومنظمات المجتمع المدني التي تعزز الرفاه الفردي والجماعي.

[21] http://www4.hrsdc.gc.cah.4m.2@-eng.jsp

2. المشاركة الديموقراطية: قياس مشاركة المواطنين في الحياة العامة والحاكمية وأداء الحكومات الكندية ودور الكنديين ومؤسساتهم كمواطنين عالميين.

3. التعليم: قياس مستويات التعلم والمهارات المكتسبة بما في ذلك قدرة الاطفال والبالغين على التصرف في مجالات مختلفة والاختيار والتخطيط للمستقبل.

4. البيئة: قياس حالة واتجاهات البيئة الطبيعية والصناعية في كندا من خلال النظر إلى المخزون وتدفق السلع والخدمات.

5. مواطنون أصحاء: قياس الصحة الجسدية والعقلية والاجتماعية للسكان من خلال النظر إلى جوانب مختلفة لحالتهم الصحية ولبعض المحددات المعينة للصحة.

6. الترفيه والثقافة: قياس النشاط في مجال الثقافة الواسعة والتي تتضمن جميع أشكال الانطباعات الإنسانية (بتركيز خاص على الفنون والأنشطة المبتكرة).

7. المعايير المعيشية: قياس مستوى وتوزيع الدخل والثروة بما في ذلك اتجاهات الفقر والأمن الاقتصادي بما في ذلك الأمان الوظيفي والغذاء والسكن وشبكة الأمان الاجتماعي.

8. استخدام الوقت: قياس استخدام الوقت وكيفية استغلاله من قبل المواطنين ومدى تأثيره في تحقيق الرفاه.

4.4 مقياس الرفاه Galup-Healthway

تم تطوير مقياس الرفاه من قبل مؤسسة (Gallup-Healthway) لتأسيس إحصاءات رسمية حول الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية. ويبيّن التقرير الذي قدم بموجبه هذا المقياس أن التعريفات التاريخية للرفاه أخذت مسارين، أحدهما تضمن مقاييس تقليدية كالدخل والناتج المحلي الإجمالي وتوقع الحياة وقت الولادة ومعدلات الفقر، في حين تضمن ثانيهما المقاييس السيكولوجية والذاتية لمعرفة شعور الناس نحو حياتهم. واستناداً إلى الأبحاث الحديثة، يمكن فصل المسار الثاني وتجزئته إلى نوعين هما: مقاييس خاصة بتقييم الذات ومقاييس خاصة بالخبرات الذاتية. وعرّف Diener [22] الرفاه على أنه كافة أنواع التقييم المختلفة سواءً الإيجابية أو السلبية التي يقّيم بها الأفراد حياتهم.

[22] Gallup-Healthways Well-Being Index

وتضم هذه التقييمات البعد المعرفي والرضا عن الحياة والرضا عن العمل والاهتمام والاندماج ورد الفعل الفعال للأحداث في الحياة كالفرح والحزن. وأشار Kahneman [23] إلى الفرق بين الرفاه المجرب والرفاه التقييمي، وبين أن الرفاه المجرّب يهتم بحالاتٍ سريعة فعالة والطريقة التي يشعر بها الأفراد بالخبرة في الوقت الحقيقي في حين أن الرفاه التقييمي هو الطريقة التي يتذكر بها الأفراد خبراتهم بعد انتهائها. ويبحث الرفاه المجرب باستخدام طريقٍ جانبي لمعرفة تأثيرات القرارات والذاكرة والتي قيست تاريخياً باستخدام أسلوب العينة المتعلقة بالخبرة أو أسلوب إعادة التشكيل اليومي اللذان يبحثان عن الحصول على الشعور والعواطف.

واستناداً إلى أسلوب كاهنمان وزملاؤه، Kahneman and colleagues فقد اختارت مؤسسة جالوب – هيلثويز Gallup-Healthways في مقياسها هذه الأساليب في مسحٍ كبير من خلال صياغة سلسلة من الأسئلة حول الخبرة والعواطف خلال 24 ساعة. فعلى سبيل المثال، طرح على المستجيب سلسلة من الأسئلة المرتبطة بخبراته العاطفية الايجابية منها والسلبية المتضمنة الاستمتاع والسعادة والإجهاد والغضب. كما تم سؤال المستجيبين أيضاً عما إذا كانوا يشعرون بأنهم استراحوا في اليوم السابق وعما إذا عوملوا باحترام وعما إذا ما ابتسموا أو ضحكوا كثيراً وعما إذا شعروا بأن لديهم طاقةً كبيرة أو أنهم قلقون بشأن المال، أو تعلموا شيئاً أو فعلوا شيئاً مشوقاً أو مثيراً للاهتمام على سبيل المثال. كما تم سؤالهم عن استخدام الوقت مثل المدة التي قضوها في التواصل الاجتماعي أو التنقل إلى العمل.

وتم في مقياس جالوب – هيلثويز استخدام التقييم الحياتي الذي طوره Hadley Cantril في عام 1965 الذي يتضمن سؤالاً عن تقييم الأفراد لحياتهم حسب سلم درجات من (0 إلى 10) حيث تمثل القيمة (0) الحياة الأسوأ وتمثل القيمة (10) الحياة الأفضل. بالإضافة إلى الأبعاد المتعلقة بتقييم الرفاه من خلال التقييم الذاتي في مجالاتٍ حياتيةٍ معينةٍ مثل المستوى المعيشي والمجتمع والوظيفة والعلاقات الاجتماعية والصحة الشخصية. وقد صمم مقياس جالوب – هيلثويز لقياس عدد من المجالات العريضة التي تضمنت ما يلي:

[23] المصدر السابق

- التقييم الكلي للحياة
- التأثيرات اليومية (الايجابية والسلبية المتعلقة بالممارسة والعواطف)
- الوصول إلى الأساسيات (الوصول إلى الطعام، المسكن، والرعاية الصحية)
- الأمان (الحصول على مكان جيد للسكن، الخوف المنخفض من الجريمة)
- الصحة الجسدية (تشمل عبء المرض والمرض القصير المدة)
- الاقتصاديات (إدراك المعايير المعيشية)
- العمل (الرضا عن مكان العمل ونوعيته)

5.4 مقياس السعادة

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز 2011 قراراً تاريخياً دعت فيه الدول الأعضاء لقياس مدى سعادة مواطنيها واستخدام هذا المقياس لإرشاد السياسات العامة. وتلا ذلك اجتماع على مستوى عال في شهر نيسان 2012 حول السعادة والرفاه. وفي نفس الوقت، تم إصدار أول تقرير حول السعادة والرفاه في العالم وتلاه إصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خطوطاً عريضة لإعداد مقياسٍ معياري لقياس الرفاه. ويعرّف التقرير السعادة بأنها طموح لكل إنسان ويمكن استخدامها لقياس التقدم الاجتماعي. ويحدد التقرير بأن القياس المناسب للسعادة يبدأ بمعرفة معنى كلمة السعادة. وتضمن مؤشر السعادة ستة مؤشرات هي:

- الدعم الاجتماعي
- الحرية في اتخاذ قرارات حياتية
- الكرم
- النظرة المتعلقة بالفساد
- توقع الحياة
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[24]

[24] Helliwell, J. F., Layard, R., & Sachs, J. (Eds.). (2012). *World happiness report*. New York: Earth Institute.

6.4 مقياس " المعاناة الإنسانية ونوعية الحياة"

اقترح Ronald (Ron) Anderson هذا المقياس، حيث بيّن أن هناك أنواعاً من المعاناة كالمعاناة الجسدية والمعاناة العقلية والمعاناة الاجتماعية ووضع تحت كل نوعٍ من هذه الأنواع الثلاثة العديد من أنواع المعاناة. كما بين المعاناة على المستوى العالمي وبين دور السياسات العامة في الحد بشكلٍ فعال من المعاناة ورفع مكانة الرفاه الاجتماعي كما اقترح عدداً من المؤشرات لقياس المعاناة على المستوى العالمي ومنها الجوع وانتشار الايدز والنازحين داخلياً واللاجئين ووفيات دون الخامسة من العمر والوفيات من التلوث وضحايا الكوارث وضحايا الانتحار[25].

وتناول رونالد اندرسون Ronald E. Andreson, 2013[26] في كتابه تعريف المعاناة البشرية وأشار إلى أن الألم والمعاناة قد يكونان شعوراً شخصياً أو اجتماعياً. فقدُ يقطع الإصبع أو يموت أحد الاصدقاء ومثل هذه المعاناة لا تكون موزعةً بشكلٍ متسق عبر الطبقات الاجتماعية. في حين أن المعاناة الحادة من العنف والإصابات كثيرة الحدوث في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وخاصة في جيوب الفقر، تشير الدراسات في المجتمعات الغربية بشكلٍ عام إلى أن أقل من 20 % من البالغين يعانون من ألمٍ مزمن ويكون حدوث المعاناة متكرراً لمدة أشهر أو لمدة أطول من ذلك. كما أشار إلى أن المعاناة التي سيتطرق لها في كتابه هي مصطلح شامل يعني كل أشكال الألم. وقسّم المعاناة إلى ثلاث مجموعات وقدم شرحاً مختصراً لكل مجموعة وتعامل مع هذه المجموعات على أساس أنها منفصلة عن بعضها البعض.

وعرّف المعاناة بأنها الضغوط الناجمة عن الخوف أو التهديد الذي يتلقاه الفرد ويؤثر على شخصيته. وبيّن أن المعاناة قد تختلف في حدتها ومدتها وإدراكها ومصدرها. وعرّف المعاناة الجسدية بأنها محن فرعية ناجمة عن التهديد والضرر الذي يتعرض له الفرد، في حين أن المعاناة العقلية هي المحن المتولدة من معرفة الفرد أو المؤثرات الشخصية. وعرّف الهوية الذاتية للفرد بأنها مجموعة من الخصائص ومعانيها والتي يمكن ملاحظتها عندما ينظر الشخص إلى نفسه. ويصاحب الألم المعاناة الجسدية عادةً، في حين أن المعاناة العقلية تشتمل على المعاناة المعرفية (الأفكار التي تنتج المعاناة) والمعاناة العاطفية. وقام بتقسيم المعاناة إلى مجموعات كما يلي:

---

[25] Ronald E. Anderson, (2013), Human suffering and quality of life, www.Springar.com

[26] Ronald E. Anderson, 2013, "Human Suffering and Quality of Life", University of Minnesota.

المعاناة الجسدية (الألم)	سكرات الموت، الإزعاج، العذاب الشديد، الأذى، العجز، التعذيب، العذاب، الأوجاع، الألم الحاد، الألم المزمن، الألم الشديد، الألم المبرح، الآلام التي لا يمكن تحملها.
المعاناة العقلية	الكرب، القلق، الإدمان، المحنة، الاضطراب، الحنين، اضطراب ما بعد الصدمة، الوسواس القهري، الخسارة، الحداد، الحزن، القرف، التهييج، الغضب، الكراهية، الاحتقار، الغيرة، الحسد، الإحباط، الحسرة، الخوف، الذعر، الرعب، السخط، العار، الشعور بالإثم، الشعور بالندم، الشعور بالاستياء، التوبة، الشعور بالحيرة، الإذلال، الملل، اللامبالاة، الارتباك، خيبة الأمل، اليأس، الشك، الفراغ، الاشتياق، العزلة، الرفض، الشفقة، الشفقة على الذات، الهلع، الأرق، الاكتئاب الخفيف، الاكتئاب المزمن، الاكتئاب الحاد، اليأس، التفاهة الذاتية، الارتباك الروحي، الشعور بعدم وجود هدف للوجود.
المعاناة الاجتماعية	الاستبعاد الاجتماعي، التمييز، النبذ، الاضطهاد، العجز، نبذ الذات، الارتياب، التحرش المعنوي والجنسي، الحرمان النسبي، الإخضاع، الفظاعة، التشرد، البطالة، الرفض الاجتماعي، التخويف، العمى، الصمم، البقاء في الفراش، الجوع، الحروب، العنف المدني، عوامل المخاطرة للبقاء على قيد الحياة.

كما بين أنواع المعاناة ومصادرها:

المصدر	المعاناة الجسدية	المعاناة العقلية	المعاناة الاجتماعية
أسباب داخلية	الانتحار، جلد الذات، الاعتداء الذاتي	جنون العظمة، انخفاض الثقة بالذات، الخوف الذي لا مبرر له، مشاعر سلبية أخرى	القلق، الخوف، الاقتناع بالعنف، تخيل التهديدات كالبلطجة، الشعور بالعار، الحسد، الطمع، الغيرة
أسباب خارجية	الإصابات نتيجة الكوارث الطبيعية	خسارة الموجودات والأفراد الآخرين نتيجة للكوارث الطبيعية	الموت الجماعي من الجوع، التشرد، الإصابات
أسباب خارجية من قبل أفرادٍ أو مجموعات صغيرة	التعذيب، الاغتصاب، البلطجة	التهديد بأفعال عدائية (الاغتصاب، البلطجة على سبيل المثال)	الإصابات، الاغتصاب، عنف العصابات، الاعتداءات، الملاحقة والمطاردة
نتيجة أسباب خارجية بشكل رئيسي من قبل المؤسسات أو المجتمعات أو القوى الاجتماعية	الجوع، الموت جوعا، المرض، الإصابة، الفقر، التمييز على أساس الجنس، العنف السياسي	التهديد بالاضطهاد (على أساس العرق وغير ذلك)	خسائر الحروب، الاغتصاب الجماعي، الزج في السجون، التمييز، وصمة العار

7.4 مقياس التنمية البشرية

أصبح قياس التقدم المجتمعي أولوية ملحة في الوقت الحاضر وذلك لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من جهة، وللتعرف على مكامن الخلل في الجوانب الحياتية ليتسنى التعامل معها وإيصالها إلى مستوىً مناسبٍ من جهة أخرى. ونظراً للتفاوت في المستوى التنموي بين الدول، فقد كان من الضروري إيجاد إطار للمؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس المستويات التنموية للدول وإتاحة المقارنات الدولية.

وفي هذا المجال، أستحدث مقياس التنمية البشرية وتبعه استحداث مؤشرات أخرى تستند في معظمها إلى عددٍ محدود من المؤشرات يشكّل البعد الاقتصادي الجزء الأهم فيها. كما ظهرت أطر أخرى لقياس التقدم المجتمعي كمؤشرات أهداف الألفية ومؤشرات التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تعدد أطر قياس التطور التنموي، إلا أنها لا تزال بحاجةٍ إلى المزيد من التنقيح سواء فيما يتعلق بأساليب اختيار مكونات الأدلة التنموية المستخدمة في قياس التقدم أو مدى مناسبتها للظروف المحلية وخصوصية الدول وأولوياتها الوطنية. ولا شك أن إيجاد إطارٍ متكامل لقياس التقدم المجتمعي هو أمر في غاية الأهمية لكافة الدول، حيث أن وجود هذا الإطار سيساعد في التعرف على جوانب القصور ومعالجتها من خلال توجيه البرامج والخطط التنموية الهادفة لضمان توزيعٍ أمثل للخدمات التنموية لتحسين المستوى المعيشي للسكان في المجتمع بكافة مكوناته وشرائحه.

وتضمن التقرير الأول للتنمية البشرية الذي نشر في عام 1990 مقياساً يعكس التنمية البشرية بشكلٍ عامٍ وعرّف هذا المقياس بمقياس التنمية البشرية (HDI). ويتكون المقياس من ثلاثة عناصر رئيسية هي: مدة البقاء على قيد الحياة والمستوى التعليمي ومستوى المعيشة. وقد تم تلخيص هذه الأبعاد الإنسانية الواسعة لأغراض القياس بمقاييس ثلاثة هي مقياس توقع الحياة وقت الولادة، ومقياس التعليم معبراً عنه بمعدل مشترك يعكس معدل تعلم البالغين ومعدل الالتحاق بمراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي، ومقياس المستوى المعيشي معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محولاً إلى الدولار باستخدام القوة الشرائية) وتتساوى أوزان هذه المقاييس حيث يمكن الحصول على مقياس التنمية البشرية بقسمة مجموع المؤشرات الثلاثة على عددها. وبغض النظر عن أن المقياس هو مقياس عام وتلخيصي، فبالإمكان استخدامه في أي دولة من الدول مما يساعد في التعرف على

مكانة أي دولةٍ من الدول من حيث درجة التنمية البشرية مقارنةً بالدول الأخرى حسب الافتراضات التي استند إليها المقياس.

وقد تم استنباط عددٍ من المقاييس بعد ذلك كمقياس التنمية للنوع الاجتماعي (GDI) الذي قدم في عام 1995، وأُستخدم في حسابه نفس المؤشرات التي استخدمت في حساب مقياس التنمية البشرية ولكن باختلافاتٍ بسيطة في توقع الحياة وقت الولادة والمستوى التعليمي والدخل لتعكس التباينات بين الرجل والمرأة في العناصر الرئيسية التي يتكون منها مقياس التنمية البشرية. وبشكلٍ عام، فإن المقياس يتأثر بشكلٍ قويٍ بالتباينات في المؤشرات المشار إليها. ومن الملاحظ أنه يميل إلى الانخفاض إذا كانت التباينات كبيرةً في مستوى التنمية البشرية المتحقق لكل من الرجل والمرأة.

وتم تقديم مقياس آخر في عام 1995 هو مقياس تمكين النوع الاجتماعي (GEM) الذي يعكس عدم المساواة بين الجنسين في الجوانب الاقتصادية والمشاركة السياسية واتخاذ القرارات. وقد بني المقياس باستخدام مؤشرات استنبطت بشكلٍ واضحٍ لقياس القوة النسبية التي حققها كل من الرجل والمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية. ويأخذ المقياس بالاعتبار نسبة النساء في البرلمان، وفي المواقع الوظيفية الإدارية، ونصيبهن النسبي في المهن المتخصصة والفنية، بالإضافة إلى دخلهن مقارنة بدخل الرجال. وعلى عكس مقياس التنمية للنوع الاجتماعي، فإن مقياس تمكين النوع الاجتماعي يظهر عدم المساواة في الفرص في بعض المجالات المختارة.

كما تم استحداث مقياس آخر هو مقياس الفقر البشري (HPI) في عام 1997. ويعكس المقياس كمقياسٍ تلخيصي خصائص متعددة للحرمان بهدف الوصول إلى مقياس عامٍ للتعرف على الفقر في منطقة ما. ويركز المقياس على الحرمان في ثلاثة جوانب حياتية تم تحديدها في مقياس التنمية البشرية وهي مدة الحياة والتعلم والمستوى المعيشي. وتعكس الوفاة في عمرٍ مبكر نسبياً الوجه الأول للحرمان، بينما يعكس الاستبعاد من التعلم والاتصال والتواصل الوجه الثاني للحرمان، في حين يركز الوجه الثالث من الحرمان على عدم وجود مستوىً معيشي مقبول من خلال التخصيص الاقتصادي الكلي. وقد تم تقسيم مقياس الفقر البشري في عام 1998 إلى مقياسين هما: مقياس الفقر البشري الأول HPI-1 الذي يستخدم لقياس مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية ومقياس الفقر الثاني

HPI-2 الذي يستخدم لقياس الفقر في الدول المتقدمة. ولا شك في أن هذه المقاييس – بعضها لا يزال مجالاً للتطوير والتحسين– قد وفرت إمكانياتٍ أكثر عمقاً لدراسة أوضاع التنمية البشرية من خلال توسيع الأبعاد المتعلقة بالخيارات والقدرات البشرية من جهة، والأبعاد المتعددة للحرمان والتي منها الفقر والأوضاع الصحية الخطرة والأمية والفقر البيئي. ويبين الجدول رقم (1) مكونات مقاييس التنمية البشرية المختلفة.

الجدول 1. مقياس التنمية البشرية HDI ومقياس التنمية للنوع الاجتماعي GDI ومقياسي الفقر البشري الأول HPI-1 والثاني HPI-2

المقياس	مدة الحياة	المعرفة	المستوى المعيشي	المشاركة أو الاستبعاد
HDI مقياس التنمية البشرية	توقع الحياة وقت الولادة	1. معدل تعلم البالغين 2. معدل الالتحاق الإجمالي	دخل الفرد المعدل بالدولار العالمي	
GDI مقياس التنمية للنوع الاجتماعي	توقع الحياة وقت الولادة للذكور والاناث	1. معدل التعلم للبالغين الذكور والإناث 2. معدل الالتحاق المشترك للذكور والإناث	نصيب الإناث والذكور من الدخل	
HPI-1 مقياس الفقر البشري في الدول النامية	نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يظلوا على قيد الحياة حتى العمر 40 سنة	معدل الأمية	1. نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه نقية ولا على الخدمات الصحية 2. نسبة الأطفال ناقصي الوزن (دون الخامسة من العمر)	
HPI-2 مقياس الفقر البشري في الدول المتقدمة	نسبة السكان الذين لا يتوقع أن يظلوا على قيد الحياة حتى العمر 60 سنة	معدل الأمية الوظيفي	نسبة السكان تحت خط الفقر للدخل (نسبة السكان دون وسيط الدخل)	البطالة طويلة الأمد (سنة فأكثر)

8.4 المقياس العالمي للمعاناة البشرية

لجأت لجنة الأزمة السكانية في عام 1987 إلى بناء هذا المقياس في 141 دولة مؤكدةً أن الأحوال المعيشية في هذه الدول مرتبطةً بالنمو السكاني في معظم الأحوال، وشمل قياس الأحوال المعيشية لبناء هذا المقياس عشرة مؤشرات هي: العمر المتوقع وقت الولادة، السعرات الحرارية اليومية، المياه النظيفة، تلقيح الأطفال، الالتحاق بالتعليم الثانوي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، تكنولوجيا الاتصالات، الحرية السياسية، والحقوق المدنية. وأُعطيت كافة المؤشرات أوزاناً متساويةً. واحتلت الدول التي تشهد معدلات نمو سكاني مرتفعة أسوأ المراتب من بينها دولتين عربيتين، بينما احتلت الدنمارك وهولاندا وبلجيكا وسويسرا وكندا والنرويج أدنى المراتب من حيث المعاناة البشرية وكلها دول ذات معدلات نموٍ سكاني متدنية. وعرفت 56 دولة معاناة بشرية مرتفعة، ويعيش 65 % من سكان العالم في هذه الدول وعددهم 3.5 بليون نسمة، منها 24 دولة في أفريقيا، 16 دولة في آسيا و15 دولة في أمريكا اللاتينية ودولة واحدة في أوقيانوسيا[27].

منطقية المؤشرات المستخدمة في مقياس التنمية البشرية

على الرغم من التغيرات التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي في كافة الجوانب، إلا أن هذه التغيرات لم تكن متساوية في قوتها في كافة المناطق وذلك للعديد من الأسباب والتي من أهمها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما لعبت الأسباب ذاتها في معظم الأحيان دوراً كبيراً في الحد من انتقال تأثير تلك التغيرات من المناطق التي حدثت فيها إلى المناطق الأخرى. وكان للاختلاف الجوهري بين المجتمعات من حيث طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أثر كبير في قابليتها على التفاعل والتأثر بالتغيرات الخارجية. وارتبط بطؤ أو تسارع التفاعل مع التغيرات الخارجية بقوة أو ضعف الأسباب التي أشرنا إليها. ولا شك أن لكل منطقة من المناطق خصوصية معينة تجعلها مختلفةً عن المناطق الأخرى إما بشكلٍ كلي أو جزئي. وتشكل المنطقة العربية منطقةً ذات طبيعةٍ اجتماعية واقتصادية وثقافية واحدة تختلف عن باقي المناطق الأخرى في العالم. وقد اتصفت هذه المنطقة منذ زمنٍ ليس بالقصير بخصائص جعلتها ذات طبيعةٍ مميزة سواء من حيث طبيعة اقتصادها أو تركيبها الاجتماعي أو إرثها الثقافي، وذلك

[27]POPLINE.org, The International Human Suffering Index.

لبقائها لفتراتٍ زمنيةٍ طويلة وحدةً سياسيةً واحدة تتفاعل كافة أجزائها دون قيود. ولّما كانت التنمية البشرية ذات علاقة بالإنسان الذي يشكل هدفها الأخير، فإن الإنسان في المنطقة العربية عرضةً لتأثير كافة العوامل التي أشرنا إليها أعلاه.

وكما بيّنا سابقاً، تختلف مقاييس التقدم نحو تحقيق التنمية من مرحلةٍ لأخرى تبعاً لاختلاف المراحل وطبيعتها، فإن المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية الكلية قد تختلف أيضاً تبعاً لاختلاف المنطقة وطبيعتها الكلية التي تتشكل نتيجةً لتفاعل مجموعةٍ متشابكةٍ من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية والثقافية وغيرها من العوامل. وعليه، فإن اختلاف هذه العوامل قد يشكل عائقاً أمام استخدام المؤشرات المختارة التي قد تكون صالحةً لقياس التنمية البشرية في منطقةٍ ما وغير صالحةٍ لقياسها في مناطق أخرى.

وعلى الرغم من أن مقياس التنمية البشرية يتضمن مؤشرات اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وديموغرافيةٍ، إلا أنه لا يتضمن مؤشراتٍ تتعلق بجوانب أخرى قد يكون لها تأثير مباشر على التنمية البشرية والتي تعكس الجوانب المعيشية والمستوى الحياتي، ومنها على سبيل المثال مؤشرات الفقر والرفاه والبيئة وغير ذلك من مؤشرات. كما تضمن مقياس التنمية البشرية مؤشرات تمثل وحدات قياس مختلفة كالنسب والأعداد المطلقة.

استخدام الناتج المحلي الإجمالي

إن استخدام الناتج المحلي الإجمالي كعنصرٍ من عناصر قياس التنمية البشرية يطرح العديد من التساؤلات، فمن المعروف أن هذا المؤشر هو مقياس تلخيصي يعكس حجم الاقتصاد في منطقة ما، ويفترض توزيعاً متماثلاً للناتج المحلي الإجمالي على كافة الأفراد في المجتمع دون تمييزٍ حسب الخصائص الخاصة بالأفراد سواءً الخصائص الديموغرافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. ولما كان الهدف من احتساب مقياس التنمية البشرية هو قياس الرفاه في الجوانب المعيشية، فإن التساؤل الرئيسي هو مدى قدرة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي على قياس الرفاه بمفهومه العام في المجتمع. كما أن التساؤلات تظل قائمة حول العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبعض الظواهر التي

تسود في بعض المجتمعات كظاهرتي الفقر والبطالة اللتان تشكلان التحدي الأكبر أمام كافة الدول النامية.

وقد يكون من المفيد طرح ثلاثة تساؤلات هي: هل تنخفض نسبة الفقر إذا ما ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي؟. إن الإجابة على هذا التساؤل تظل غير واضحةٍ وغير قاطعةٍ وذلك لأن مكونات الناتج المحلي الإجمالي قد لا يمكن تفصيلها بشكلٍ دقيقٍ لقياس مدى تأثيرها على الجوانب المعيشية للفقراء. والتساؤل الثاني: هل يعني ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي انخفاض معدلات البطالة؟. إن الإجابة على هذا التساؤل أمر في منتهى التعقيد وذلك لأن ظاهرة البطالة هي ظاهرة ذات أبعادٍ متعددة، حيث أنها تأخذ الطابع الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الأبعاد. ولا شك أن زيادة حجم الاستثمارات قد يكون له أثر فعال في تخفيض معدلات البطالة إذا ما تم توجيه تلك الاستثمارات لإنشاء مشاريع تساعد على توفير فرص العمل، وقد لا يكون للاستثمارات تأثير ملموس على معدلات البطالة إذا ما كانت موجهة نحو إنشاء مشاريع تعتمد بشكلٍ رئيسي على التقنيات المتقدمة التي لا تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيفة وتشترط توافر مهارات معينة للعاملين في مجالاتٍ محددة أو تلك الأنشطة التي تدار من قبل عددٍ محدود من العاملين كالأنشطة العقارية على سبيل المثال.

أما التساؤل الثالث، فيتعلق بالعلاقة بين ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الفقر الذي يعاني منه معظم الدول بدرجات متفاوتة. ويدور هذا التساؤل حول مدى تأثير المؤشرين بزيادة الناتج المحلي الإجمالي على انخفاض نسبة الفقراء في المجتمع. ولا شك أن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولةٍ ما لا يعني بالضرورة أن نسبة الفقراء قد انخفضت أو أنها ستنخفض نتيجة هذا الارتفاع، كما أنه ليس بالضرورة أن تنعكس زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكلٍ ايجابيٍ على الجوانب الحياتية الأخرى كالجوانب الاجتماعية والصحية وغيرها.

وتشير الدراسات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس شرطاً كافياً لتخفيض نسبة الفقر وذلك لأن الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفقر هي أسباب متعددة ومنها البطالة على سبيل المثال، حيث أن العوامل التي ساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع الفوائد المترتبة عنه هي العامل الأهم في إحداث التغير المطلوب في نسبة الفقر وتخفيض نسبة الفقراء. كما أن هناك العديد من المؤشرات

التي ترتبط بظاهرة الفقر والتي تشتمل على مجموعةٍ كبيرة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية كخصائص الأسرة وأفرادها والتعليم ومستوى الأجور ونوع النشاط الاقتصادي الممارس وقطاع العمل وقانونية العمل (منظم أو غير منظم) وملكية الثروة المتمثلة بالأراضي والعقارات ونمط الاستهلاك الخاص ومعدلات التضخم وغيرها.

ولا يعني هذا أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لا تساهم في انخفاض نسبة الفقر مطلقاً، فيجب أن تكون هذه الزيادة مصحوبة بإجراءات في إطار السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة للحد من انتشار الظاهرة أو تفاقمها من خلال استحداث فرص العمل وتمويل المشاريع الذاتية البسيطة للأفراد والأسر وغير ذلك من إجراءات. ولظاهرة الفقر انعكاسات خطيرة على حياة الأفراد والمجتمعات وخاصةً بالنسبة للصحة، حيث بيّنت الدراسات انخفاض توقع الحياة عند الولادة بين الفئات السكانية الفقيرة نتيجة لعدم قدرة الأسر على تلبية احتياجات أفرادها من الغذاء والمسكن المناسب والرعاية الصحية وما إلى ذلك من الاحتياجات. كما لا تخلو تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من عيوب وخاصة في الدول التي يشكل فيها القطاع الاقتصادي غير المنظم نسبةً كبيرةً، بحيث تكمن الصعوبة في حصر مساهمة القطاعات الاقتصادية غير المنظمة في الناتج المحلي الإجمالي سواءً من حيث القيمة المضافة أو الضرائب أو غيرها من العناصر التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

ويشكل تقدير مساهمة المرأة في الناتج المحلي الإجمالي تحدياً آخر أمام العاملين في الحسابات القومية وخاصة في الدول التي تواجه صعوبة في تغطية المشاركة الاقتصادية للمرأة.

خامساً: منهجية بناء مقياس مقترح لرفاه الأسرة العربية

1.5 خلفية عامة

لقد تعددت في الآونة الأخيرة الأعمال البحثية الرامية إلى وضع مقاييس مركبة في مجالات عديدة مثل الديموقراطية والتنافسية والحوكمة والنوع الاجتماعي[28]. وأظهر الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بمقاييس الرفاه أن بناء تلك المقاييس يتطلب في غالب الأحيان تنفيذ مسوحٍ متخصصة للحصول

[28] أنظر مثلاً: قضايا قياس العدالة الاجتماعية (E/ESCWA/SD/2015/IG.1/3(Part I))
World Economic Forum, The Global Gender Gap Report 2014.

على البيانات اللازمة لبناء المقاييس وخاصة البيانات التي تعكس التقييم الشخصي أو الذاتي للأفراد حول العديد من الجوانب المتعلقة بحياتهم. كما تبين أيضاً أن المجتمعات التي بنيت فيها المقاييس هي مجتمعات في دول متقدمة تختلف عن المجتمعات العربية في كثيرٍ من الجوانب وخاصة الجوانب الحياتية. فعلى سبيل المثال، فإن قياس الإحباط والقلق والعواطف في تلك المجتمعات أمر مهم نظراً لتفكك الأسرة من جهة، وللضغوط التي يتعرض إليها الأفراد لتأمين مستلزمات الحياة اليومية من غذاءٍ ومسكنٍ وغير ذلك من مستلزمات واحتياجات من جهة أخرى. وفي المقابل، تختلف المجتمعات العربية عن المجتمعات في الدول المتقدمة، حيث أنها لا تزال تتميز بالترابط الأسري وتشكل الأسرة وحدةً مركزيةً يتم الرجوع إليها في حال تعرض الفرد لأي مشكلة من المشاكل. وبناء على هذا، فإن بناء مقياسٍ مركب للرفاه للدول العربية يحتاج إلى ما يلي:

- اختيار إحصاءاتٍ يتم انتاجها دورياً من قبل الأجهزة الإحصائية العربية تتناسب مع الأوضاع السائدة في المجتمعات العربية والتي لا تحتاج إلى إجراء المسوح المتخصصة التي تتميز بارتفاع تكاليف تنفيذها.
- توافر الإحصاءات اللازمة لبناء المقياس في سنةٍ مرجعيةٍ معينة لمعظم الدول العربية أو لمجموعة معينة منها.
- الابتعاد عن اختيار المؤشرات التي تعكس التقييم الفردي (الشخصي) وذلك لعدم توافرها في بعض الدول العربية، حيث يتم جمع البيانات لحساب هذه الإحصاءات استناداً إلى مسوح يتم إجراؤها من حين لآخر ولا تتسم بالدورية.
- أن يكون المقياس بسيطاً ويمكن حسابه بسهولة.
- أن يكون مرناً، أي يراعي أحوال المجتمعات العربية من حيث درجة توافر الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي ومدى توفر البيانات والإحصاءات اللازمة لقياسه.
- أن يمكن المقياس من المقارنة بين الدول العربية في درجة الرفاه المجتمعي، وهذا إذا ما تم اعتماد مقياس عربي موحد للرفاه، الأمر الذي قد يكون صعباً بسب التفاوت الكبير بين المجتمعات العربية في طبيعة بنيتها الاقتصادية ومصادر الدخل ومستوى دخل الفرد والسياسات السكانية.

ويبيّن الجدول رقم (2) إطار العمل المقترح لبناء مقياس الرفاه الافتراضي للدول العربية، في حين يبين الجدول رقم (3) المؤشرات التي تم استخدامها في تركيب هذا المقياس المفترض[29].

الجدول (2): المؤشرات المقترحة لبناء مقياس الرفاه المفترض للدول العربية

الجوانب الديموغرافية	الجوانب الاقتصادية	الجوانب الاجتماعية	الجوانب الخدمية
حجم الأسرة	معدل البطالة	نسبة الأمية	نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي
معدل الإنجاب الكلي	نسبة المشتغلين من السكان 15 سنة فأكثر	نسبة النساء في البرلمان[30] بشقيه	نسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من	معدل النشاط الاقتصادي المنقح	موازنة وزارة التربية و التعليم	نسبة السكان المرتبطين بالإنترنت[31]
معدل وفيات الأطفال الرضع	عدد المؤمن عليهم المشمولين بالضمان الاجتماعي	موازنة وزارة الصحة	عدد خطوط الهاتف الخلوي لكل 100 من السكان
توقع الحياة وقت الولادة للذكور	نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص	نسبة الإناث للذكور في التعليم العالي	متوسط عدد السكان لأسرة المستشفيات
توقع الحياة وقت الولادة للإناث	نسبة العاملين لحسابهم الخاص من مجموع العاملين	الحصة السنوية للفرد من الانفاق الصحي (دينار)	حصة الفرد من المياه سنويا
نسبة وفيات الأمهات	عدد فرص العمل المستحدثة سنوياً	نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من التأمين الصحي	نسبة المواطنين الذين تتم مراقبة ملوثات الهواء في مناطقهم

الجدول (3): المؤشرات المستخدمة في بناء مقياس الرفاه المفترض للدول العربية

الجوانب الديموغرافية	الجوانب الاقتصادية	الجوانب الاجتماعية	الجوانب الخدمية
حجم الأسرة	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للإناث)	نسبة الأمية	نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي
معدل الإنجاب الكلي	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للذكور)	نسبة النساء في البرلمان بشقيه	نسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر	نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر	إنفاق الحكومة على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة	عدد المشتركين الإنترنت لكل 100 من السكان
معدل وفيات الأطفال الرضع	نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر	نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة (تعادل القوة الشرائية بالدولار)	عدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان

[29] المقياس المفترض مقترح من قبل مُعد الدراسة مستفيداً من الاجتهادات والأعمال السابقة.
[30] هناك اقتراح باستبدال هذه المؤشر بنسبة صاحبات الأعمال.
[31] هناك اقتراح بدمج مؤشرات الخدمات الالكترونية في مؤشر واحد.

توقع الحياة وقت الولادة للذكور	معدل البطالة		نسبة المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء
توقع الحياة وقت الولادة للإناث	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		
نسبة وفيات الأمهات			

ويلاحظ من الجدولين 2 و3 أن بعض المؤشرات المقترحة في الجدول رقم 2 لم يتم شمولها في الجدول رقم 3 وذلك لعدم توفرها في بعض الدول العربية. ففي الجانب الاقتصادي لم يتم شمول المؤشرات التالية: عدد المؤمن عليهم المشمولين بالضمان الاجتماعي ونسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص ونسبة العاملين لحسابهم الخاص من مجموع العاملين وعدد فرص العمل المستحدثة سنوياً. وفي الجانب الاجتماعي، لم يتم شمول المؤشرات التالية: نسبة الإناث للذكور في التعليم العالي ونسبة المواطنين المؤمنين بنوع من التأمين الصحي. وفي الجانب الخدمي، لم يتم المؤشرات التالية: متوسط عدد السكان لأسرّة المستشفيات وحصة الفرد من المياه سنوياً ونسبة المواطنين الذين تتم مراقبة ملوثات الهواء في مناطقهم.

2.5 مراحل بناء المقياس المركب

المرحلة الأولى: اختيار المؤشرات

تم في هذه المرحلة اختيار المؤشرات التي سيتم تضمينها في المقياس وتقسيمها إلى أربع مجموعات هي: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والخدمية.

المرحلة الثانية: حساب قيم Z لكل مؤشر من المؤشرات[32]

يتطلب إعداد المؤشرات المختلفة توحيدها معيارياً استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحديد مكانة المؤشر الخاص بدولةٍ ما مقارنة بمكانته في الدول الأخرى وذلك باستخدام أسلوب إعادة التدريج حيث يتم من خلال هذا الأسلوب تحويل قيم المؤشر المختلفة لتقع ضمن مدىً يتراوح ما بين 0 و1. ومن الأساليب المناسبة والمتداول استخدامها في إعادة التدريج أسلوب حساب قيم Z. وحسب هذا الأسلوب وعلى خلاف ما يتم في أسلوب التوزيع النسبي الاعتيادي، فإن أسلوب التوزين المعياري باستخدام Z يثبت القيم بواسطة المتوسط والانحراف المعياري للقيم الأصلية ويقوم بتوزين تلك القيم بمتوسط قيمته 0 وانحرافه المعياري 1. وتكون قيم Z الناتجة عن التطبيق مماثلة للنقاط

[32] يمكن استخدام توزيع (t) أيضاً حيث أن عدد الدول المشمولة اقل من 30 دولة وقد لا يكون توزيعها طبيعياً.

الواقعة على المنحنى الطبيعي المعياري بمدى تشتت معياري افتراضي يقع ما بين -3 و+3. ويمكن حساب قيم Z على مستوى البيانات الفردية أو المستوى التجميعي. وفي كلتا الحالتين يتم التعامل مع كل قيمة كمفردة في عينة، ويكون حجم العينة آنذاك مساوياً لمجموع المفردات. وعند حساب قيم Z لبيانات تجميعية كمعدلات ونسب المحافظات على سبيل المثال فإن الدولة تشكل المفردة (وحدة التحليل)، ومجموعة الدول المحددة تشكل العينة، في حين يشكل مجموع عدد الدول حجم العينة. وقد تم اللجوء إلى حساب قيم Z لاختلاف وحدات قياس قيم المؤشرات التي تم شمولها في بناء المقياس المركب للرفاه.

ويمكن حساب قيمة z باستخدام المعادلة التالية:

حيث أن:

$$Z = \frac{xi - \bar{x}}{\sigma}$$

x_i = قيمة المؤشر

$\bar{X}$ = قيمة متوسط المؤشر لكافة الدول

σ = الانحراف المعياري لقيم المؤشر

المرحلة الثالثة: تحديد رتبة قيمة المؤشر المعيارية (قيمة Z)

تكون الرتبة ما بين 1 وعدد الدول. وكلما انخفضت رتبة الدولة كان الوضع فيها أفضل مقارنة بالدول الأخرى والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة إلى أن رتبة قيمة المؤشر المعيارية يجب أن تحدّد استناداً إلى نوع المؤشر وذلك لأن ارتفاع قيمة بعض المؤشرات هو أمر ايجابي، في حين أن ارتفاع قيمة مؤشرات أخرى هو أمر سلبي ومنها على سبيل المثال معدل البطالة ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ومعدل الإنجاب الكلي ومعدل الأمية.

المرحلة الرابعة: تجميع رتب المؤشرات

يتم في هذه المرحلة تجميع الرتب للمؤشرات المختلفة ضمن المجموعة الرئيسية.

المرحلة الخامسة: حساب متوسط الرتب

يتم حساب متوسط الرتب للحصول على قيمة المتوسط للمؤشرات ضمن المجموعة الواحدة لكل دولة من الدول وذلك بقسمة مجموع رتب المؤشرات على عددها وذلك باستخدام المعادلة التالية:

متوسط الرتب = مجموع الرتب/عدد المؤشرات

المرحلة السادسة: تحديد القيمة النسبية للمقياس

يتم حساب القيمة النسبية للمقياس وذلك باستخدام المعادلة التالية:

قيمة المقياس= 100 – (متوسط قيمة الرتب للدولة X (100/عدد الدول)

المرحلة السابعة: بناء المقياس العام المركب

يتم بعد ذلك بناء المقياس العام المركب استناداً إلى المقاييس الفرعية التي تم الحصول عليها للمجموعات المختلفة من المؤشرات. ويعتبر هذا المقياس مقياساً مركباً يعكس مستوى الرفاه لكل دولة من الدول. ويتم حساب مقياس الرفاه العام المركب باستخدام المعادلة التالية:

مقياس الرفاه العام = مجموع قيم المقاييس الفرعية الأربعة (الديموغرافي، الاقتصادي، الاجتماعي، الخدمي)

3.5 تطبيق عملي لاحتساب المقياس

1.3.5 احتساب مقياس الرفاه لدول افتراضية

بعد الحصول على رتبة الدولة لكل مؤشر في كل مجموعة، يمكن الحصول على مقياس الرفاه لكل مجموعة من المجموعات ولكل دولة من الدول كما يلي:

- **جمع رتب المؤشرات:** يتم جمع رتب المؤشرات لكل مجموعة من المجموعات بشكلٍ منفصل.
- **حساب متوسط الرتب:** يتم الحصول على متوسط الرتب لكل مجموعة من المجموعات بقسمة مجموع الرتب على عدد المؤشرات في المجموعة الواحدة.

- **حساب المتوسط النسبي:** يتم حساب المتوسط النسبي وذلك بقسمة الحد الأعلى للمقياس (100 %) على عدد الدول في كل مجموعة من المجموعات.
- **حساب انحراف متوسط الرتب عن الحد الأعلى للمقياس (100 %):** يتم حساب انحراف متوسط الرتب عن الحد الأعلى للمقياس وذلك بضرب متوسط الرتب بالمتوسط النسبي.
- **حساب مقياس الرفاه لكل مجموعة من المجموعات ولكل دولة:** يتم الحصول على مقياس الرفاه لكل مجموعة من المجموعات وذلك بطرح انحراف متوسط الرتب لكل مجموعة من المجموعات عن المتوسط النسبي من 100.
- **حساب مقياس الرفاه العام لكل مجموعة من المجموعات:** يتم حساب مقياس الرفاه العام لكل مجموعة من المجموعات وذلك بقسمة مجموع المؤشرات للدول في كل مجموعة من المجموعات على عدد الدول.
- **حساب مقياس الرفاه العام لكل دولة من الدول:** يتم حساب مقياس الرفاه العام لكل دولة من الدول وذلك بضرب مقياس كل مجموعة من مجموعات المؤشرات بالوزن المخصص لها كما يلي:

30 % من مقياس رفاه المجموعة الديموغرافية + 20 % من مقياس رفاه المجموعة الاقتصادية + 30 % من مقياس رفاه المجموعة الاجتماعية + 20 % من مقياس رفاه المجموعة الخدمية

2.3.5 مجموعة المؤشرات الديموغرافية

اشتملت مجموعة المؤشرات الديموغرافية على سبعة مؤشرات رئيسية هي: حجم الأسرة، معدل الإنجاب الكلي، معدل وفيات دون الخامسة من العمر، معدل وفيات الأطفال الرضع، توقع الحياة وقت الولادة للذكور، توقع الحياة وقت الولادة للإناث ونسبة وفيات الأمهات. ومن المتوقع أن يكون لهذه المؤشرات تأثير كبير على قيمة مقياس الرفاه الديموغرافي وذلك لارتباطها بشكلٍ قوي مع مستوى الرفاه الديموغرافي للأسرة في أي مجتمع من المجتمعات. ويبيّن الجدول 4 قيم المؤشرات

الديموغرافية المشار إليها في 13 دولة، في حين تبين الجداول 5 و6 و7 قيم Z ورتب قيم Z ومقياس الرفاه الديموغرافي حسب الدولة.

الجدول (4) المؤشرات الديموغرافية حسب الدولة

الدولة	حجم الأسرة	معدل وفيات الأطفال الرضع	نسبة وفيات الامهات	معدل الإنجاب الكلي	العمر المتوقع وقت الولادة للذكور	العمر المتوقع وقت الولادة للإناث	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر
أ	5.3	17	19	3.5	72.7	76.7	20.0
ب	5.5	7.9	12	1.9	63.5	80.2	9.1
ج	4.3	18.4	56	2.1	72.4	76.3	21.4
د	5.7	85.0	200	4.0	53.9	56.7	94.0
هـ	5.7	18.1	24	3.2	72.2	74.3	20.0
و	6.4	68.0	730	5.9	52.5	55.5	111.0
ز	6.6	35.0	63	4.3	59.1	62.2	41.0
ح	8.0	8.7	32	2.6	69.1	74.3	12.0
ط	5.8	25.3	64	4.6	70.5	73.2	28.2
ي	4.3	25.5	25	1.9	69.9	74.2	10.0
ك	4.2	15.7	66	3.0	69.9	74.4	20.9
ل	4.9	40.0	100	2.2	71.8	74.4	36.0
م	7.1	77.2	200	4.9	60.2	62.0	62.0

جدول (5): قيم Z للمؤشرات الديموغرافية حسب الدولة

الدولة	حجم الأسرة	معدل وفيات الأطفال الرضع	نسبة وفيات الأمهات	معدل الإنجاب الكلي	العمر المتوقع وقت الولادة للذكور	العمر المتوقع وقت الولادة للإناث	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر
أ	-0.33098	-0.64779	-0.53598	0.08429	0.92468	0.77782	-0.53437
ب	-0.15536	-0.99486	-0.57227	-1.16799	-0.34067	1.20576	-0.87001
ج	-1.20907	-0.59439	-0.34416	-1.01146	0.88342	0.72891	-0.49126
د	0.02026	1.94571	0.40238	0.47563	-1.66103	-1.66756	1.74428
هـ	0.02026	-0.60583	-0.51006	-0.15051	0.85591	0.48437	-0.53437
و	0.63493	1.29733	3.15008	1.96271	-1.85358	-1.81428	2.26775
ز	0.81055	0.03873	-0.30787	0.71043	-0.94584	-0.99508	0.11227
ح	2.03989	-0.96434	-0.46858	-0.62012	0.42954	0.48437	-0.78071
ط	0.10807	-0.33123	-0.30269	0.94523	0.62209	0.34988	-0.28187
ي	-1.20907	-0.32360	-0.50487	-1.16799	0.53957	0.47215	-0.84230
ك	-1.29688	-0.69737	-0.29232	-0.30705	0.53957	0.49660	-0.50666
ل	-0.68221	0.22942	-0.11605	-0.93319	0.80089	0.49660	-0.04169

م	1.24960	1.64822	0.40238	1.18003	-0.79454	-1.01954	0.75892
المتوسط	**5.67692**	**33.98462**	**122.3846**	**3.39231**	**65.97692**	**70.33846**	**37.35385**
الانحراف المعياري	**1.13883**	**26.2194**	**192.88880**	**1.27767**	**7.27074**	**8.17869**	**32.47537**

جدول (6): رتب قيم Z للمؤشرات الديموغرافية حسب الدولة

الدولة	حجم الأسرة	معدل وفيات الأطفال الرضع	نسبة وفيات الأمهات	معدل الإنجاب الكلي	العمر المتوقع وقت الولادة للذكور	العمر المتوقع وقت الولادة للإناث	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر
أ	5	3	2	8	1	2	4
ب	6	1	1	1	9	1	1
ج	2	6	6	3	2	3	7
د	7	13	11	9	12	12	12
هـ	7	5	3	7	3	6	4
و	10	11	13	13	13	13	13
ز	11	9	7	10	11	10	10
ح	13	4	4	5	8	6	3
ط	9	7	8	11	5	9	8
ي	2	8	5	1	6	8	2
ك	1	2	9	6	6	4	6
ل	4	10	10	4	4	4	9
م	12	12	11	12	10	11	11

الجدول (7): مقياس الرفاه الديموغرافي حسب الدولة

الدولة	مجموع رتب المؤشرات	متوسط الرتب	متوسط الرتب x (13/100)	قيمة المقياس = 100- [(متوسط الرتب x (13/100)]
أ	23	3.28571	25.27473	72.5
ب	20	2.85714	21.97802	78.0
ج	28	4.00000	30.76923	68.1
د	75	10.71429	82.41758	16.5
هـ	34	4.85714	37.36264	61.5
و	86	12.28571	94.50549	5.5
ز	65	9.28571	71.42857	25.3
ح	45	6.42857	49.45055	52.7
ط	57	8.14286	62.63736	37.4
ي	34	4.85714	37.36264	64.8
ك	37	5.28571	40.65934	62.6
ل	46	6.57143	50.54945	50.5
م	79	11.28571	86.81319	13.2

الشكل (2): مقياس الرفاه الديموغرافي حسب الدولة

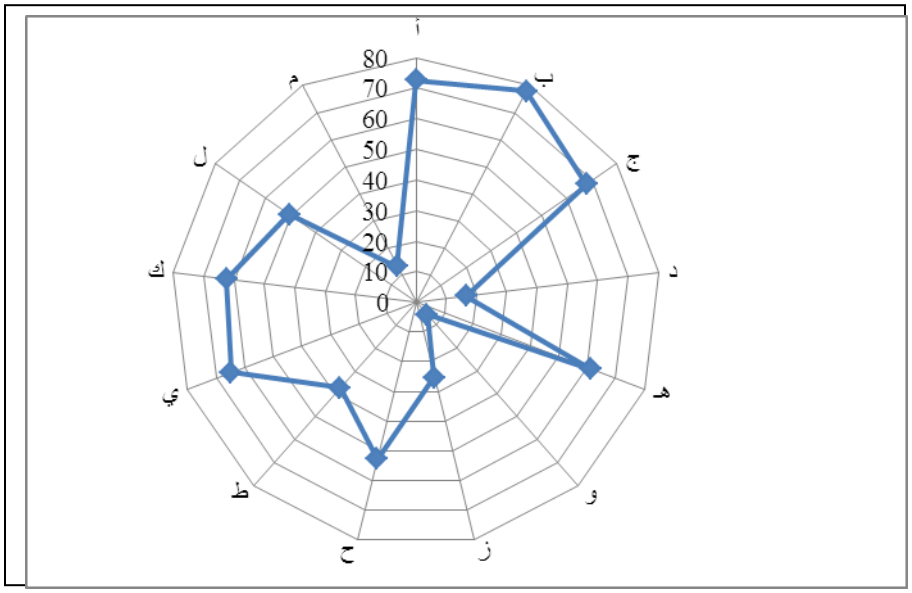

تشير النتائج المتعلقة بالمؤشرات الديموغرافية أن مؤشراتٍ خمسة هي: معدل وفيات الأطفال الرضع ونسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ومعدل الإنجاب الكلي والعمر المتوقع للإناث وقت الولادة ومعدل وفيات الأمهات قد ساهمت في احتلال الدولة (ب) المرتبة الأولى بما يتعلق بمقياس الرفاه الديموغرافي، حيث سجلت الدولة (ب) أقل معدل وفيات للأطفال الرضع (7.9 لكل ألف مولودٍ حي) وأقل نسبةٍ لوفيات الأمهات (12 لكل 100 ألف حالة ولادة).

وساهم ترتيب المؤشرات الديموغرافية للدولة (أ) في تقدم ترتيبها حسب مقياس الرفاه الديموغرافي لتحتل المرتبة الثانية بعد الدولة (ب). وساهم ارتفاع العمر المتوقع للذكور بما نسبته 24.1 % من مجموع قيم Z، في حين ساهم العمر المتوقع للإناث بما نسبته 20.3 %. وفي المقابل، فقد ساهم معدل الإنجاب الكلي بالنسبة الأقل من مجموع قيم Z، حيث بلغت مساهمته 2.2 % فقط.

وكان لارتفاع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ونسبة وفيات الأمهات تأثيراً في تراجع مقياس الرفاه الديموغرافي للدولة (و) واحتلالها المرتبة الأخيرة، حيث ساهما بما نسبته 41.7 % من مجموع قيم Z. وفي المقابل، فقد ساهم مؤشر حجم الأسرة ومعدل وفيات الأطفال الرضع بما نسبته 4.9 % و10 % من مجموع قيم Z على التوالي.

وكان لارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع ومتوسط حجم الأسرة ومعدل الإنجاب الكلي وانخفاض العمر المتوقع للإناث تأثير كبير على تراجع قيمة مقياس الرفاه الديموغرافي للدولة (م) واحتلالها المرتبة قبل الأخيرة. وساهمت المؤشرات المشار إليها بما نسبته 23.4 % و17.7 % و16.7 % و14.5 % من مجموع قيم Z على التوالي.

وقد بلغ وسيط قيم مقياس الرفاه الديموغرافي للدول التي شملت لاحتساب المقياس والبالغ مجموعها 13 دولة 52.75. وأظهرت النتائج أن 5 دول كانت انحرافات قيمة المقياس عن وسيط المقاييس موجبة ولكن بدرجاتٍ مختلفةٍ وهذه الدول هي: الدولة (ب) (25.3)، الدولة (أ) (19.8)، الدولة (ج) (15.4)، الدولة (هـ) (8.8)، الدولة (ي) (12.1)، والدولة (ك) (8.8). وفي المقابل، كانت انحرافات قيم المقياس عن وسيط المقاييس سالبةً للدول المتبقية وهي: الدولة (و) (-47.3)، الدولة (م) (-39.6)، الدولة (د) (-36.3)، الدولة (ز) (-27.5)، الدولة (ط) (-15.4)، والدولة (ل) (-2.2).

3.3.5 مجموعة المؤشرات الاقتصادية

اشتملت مجموعة المؤشرات الاقتصادية على خمسة مؤشرات رئيسيةٍ هي: معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث ومعدل النشاط الاقتصادي المنقح للذكور ونسبة المشتغلات من الإناث اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر ونسبة المشتغلين من الذكور الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر ومعدل البطالة. وقد بلغ مجموع الدول التي توفرت بياناتها لحساب مقياس الرفاه الاقتصادي 11 دولة. ومن المتوقع أن يكون لهذه المؤشرات تأثير كبير على قيمة مقياس الرفاه الاقتصادي وذلك لارتباطها بشكلٍ قويٍ

مع مستوى الرفاه الاقتصادي للأسرة في أي مجتمع من المجتمعات. ويبين الجدول 8 قيم المؤشرات الاقتصادية المشار إليها.

الجدول (8): المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول

الدولة	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للإناث)	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للذكور)	نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة	نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة	معدل البطالة
أ	15.4	73.4	16.7	76.5	12.5
ب	43.1	95.9	41.9	92.1	4.3
ج	23.7	71.0	25.6	70.6	13.0
د	20.4	86.5	22.1	88.8	5.4
هـ	31.5	85.8	30.8	73.9	
و	14.4	72.8	13.8	68.9	8.0
ز	27.7	85.6	25.4	76.9	14.0
ح	16.8	63.3	16.5	68.4	23.7
ط	21.2	82.1	22.4	75.3	9.0
ي	26.4	76.9	28.2	83.8	9.1
ك	24.0	79.1	19.9	73.5	14.3

الجدول (9): قيم Z للمؤشرات الاقتصادية حسب الدولة

الدولة	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للإناث)	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للذكور)	نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر	نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر	معدل البطالة
أ	-1.05004	-0.65060	-0.91510	-0.08321	0.21006
ب	2.31074	1.82668	2.27165	1.89996	-1.26217
ج	-0.04302	-0.91484	0.21038	-0.83326	0.29983
د	-0.44340	0.79173	-0.23222	1.48045	8-1.0646
هـ	0.90334	0.71466	0.86796	-0.41374	
و	-1.17137	-0.71666	-1.28183	-1.04937	-0.59787
ز	0.44230	0.69264	0.18509	-0.03236	0.47937
ح	-0.88018	-1.76262	-0.94039	-1.11294	22.2209
ط	-0.34634	0.30728	-0.19429	-0.23576	3-0.4183
ي	0.28457	-0.26524	0.53917	0.84481	8-0.4003
ك	-0.00662	-0.02302	-0.51043	-0.46459	40.5332

المتوسط	**24.05455**	**79.30909**	**23.93636**	**77.15455**	**11.33000**
الانحراف المعياري	**8.24213**	**9.08256**	**7.90775**	**7.86618**	**5.56977**

جدول (10): رتب قيم Z للمؤشرات الاقتصادية حسب الدولة

الدولة	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للإناث)	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للذكور)	نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر	نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر	معدل البطالة
أ	10	8	9	5	6
ب	1	1	1	1	1
ج	6	10	4	9	7
د	8	2	7	2	2
هـ	2	3	2	7	
و	11	9	11	10	3
ز	3	4	5	4	8
ح	9	11	10	11	10
ط	7	5	6	6	4
ي	4	7	3	3	5
ك	5	8	8	8	9

الجدول (11): مقياس الرفاه الاقتصادي حسب الدولة

الدولة	**مجموع رتب المؤشرات**	**متوسط الرتب**	**متوسط الرتب x 11/100**	**قيمة المقياس = 100- (متوسط الرتب 11/100)**
أ	38	7.6	69.1	30.9
ب	5	1	9.1	90.9
ج	36	7.2	65.5	34.5
د	21	4.2	38.2	61.8
هـ	14	3.5	31.8	68.2
و	44	8.8	80.0	20.0
ز	24	4.8	43.6	56.4
ح	51	10.2	92.7	7.3
ط	28	5.6	50.9	49.1
ي	22	4.4	40.0	60.0
ك	38	7.6	69.1	30.9

الشكل (3): مقياس الرفاه الاقتصادي حسب الدولة

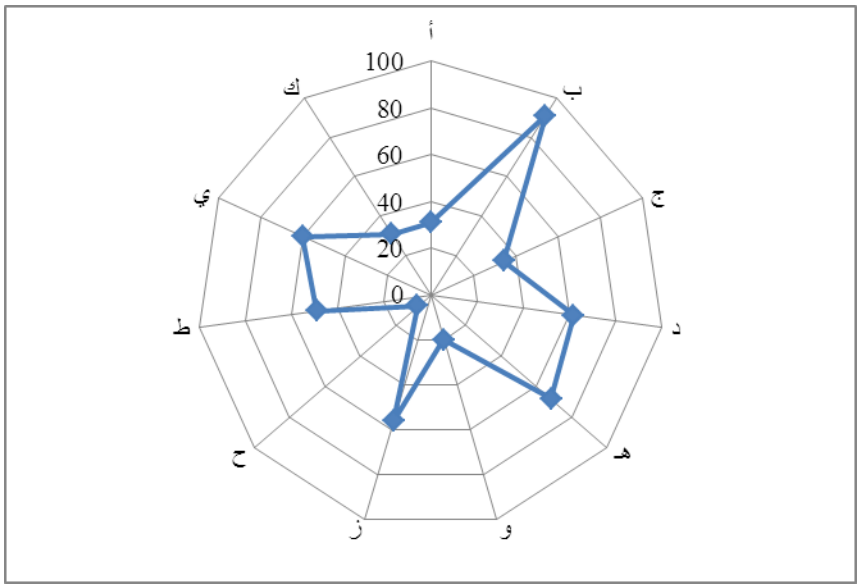

تشير النتائج المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية إلى أن ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث ومعدل النشاط الاقتصادي للذكور ونسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر ونسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر وانخفاض معدل البطالة، قد ساهم في احتلال الدولة (ب) المرتبة الأولى في مقياس الرفاه الاقتصادي وسجلت مقياساً قيمته 90.9 %. واحتلت الدولة (هـ) المرتبة الثانية بمقياسٍ بلغت قيمته 68.2 % نتيجة لارتفاع معدل النشاط الاقتصادي المنقح لكل من الإناث والذكور. وجاءت الدولة (د) في المرتبة الثالثة بمقياسٍ بلغت قيمته 61.8 %. وفي المقابل، احتلت الدولة (ح) المرتبة الأخيرة، حيث بلغ مقياس الرفاه الاقتصادي 7.3 % في حين احتلت الدولة (و) المرتبة قبل الأخيرة بمقياسٍ بلغت قيمته 20 %.

وساهم ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث في الدولة (ب) بما نسبته 24.1 % من مجموع قيم Z تلاه نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر الذي ساهم بنسبة بلغت 23.7 % من مجموع قيم Z. واحتل مؤشر نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر المرتبة الثالثة، حيث

ساهم بما نسبته 19.9 % من مجموع قيم Z. وعلى الرغم من أن معدل البطالة قد سجل القيمة الأقل بين الدول التي شملها حساب مقياس الرفاه الاقتصادي، إلا أن مساهمته في قيم Z كانت الأقل حيث بلغت 13.2 %.

وساهم مؤشر معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للإناث) في الدولة (هـ) التي احتلت المرتبة الثانية في ترتيب الدول حسب مقياس الرفاه الاقتصادي بالنسبة الأكبر من مجموع قيم Z حيث بلغت 31.2 %، تلاه مؤشر نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر بنسبة بلغت 29.9 %. وفي المقابل، كانت مساهمة نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر الأقل، حيث بلغت 14.3 %.

وكان لارتفاع معدل البطالة أثر كبير على تراجع مرتبة الدولة (ح) واحتلالها المركز الأخير بمقياس رفاهٍ اقتصادي بلغ 7.3 %. وقد ساهم ارتفاع معدل البطالة والذي بلغ 23.7 % بما نسبته 32.1 % من مجموع قيم Z، مما يعني أن ارتفاع هذا المعدل كان مسؤولاً عن ثلث قيمة التراجع في مقياس الرفاه الاقتصادي للدولة (ح). وأدى تراجع معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للذكور) إلى تراجع مقياس الرفاه الاقتصادي للدولة (ح) بما نسبته 25.5 %، في حين ساهم مؤشر نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر بالنسبة الأقل في التراجع حيث بلغت 13.6 %.

وقد بلغ وسيط قيم مقياس الرفاه الاقتصادي للدول التيُ شملت لاحتساب المقياس والبالغ مجموعها 11 دولة 49.1 % وهي قيمة متدنية وبعيدة عن الحد الأعلى للمقياس والبالغ 100 %. وأظهرت النتائج أن 5 دول كانت انحرافات قيمة المقياس عن وسيط المقاييس موجبة ولكن بدرجات مختلفة وهذه الدول هي: الدولة (ب) (41.8)، الدولة (هـ) (19.1)، الدولة (د) (12.7)، الدولة (ي) (10.1)، الدولة (ز) (7.3). وفي المقابل، كانت انحرافات قيم المقياس عن وسيط المقاييس سالبةً للدول المتبقية وهي: الدولة (ح) (-41.8)، الدولة (و) (-29.1)، الدولة (أ) (-18.2)، الدولة (ك) (-

18.2) والدولة (ج) (-14.6). وتساوى مقياس الرفاه الاقتصادي للدولة (ط) مع الوسيط وعليه فقد كان الانحراف صفراً.

وبأخذ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) بعين الاعتبار، يتضح تأثر قيمة مقياس الرفاه الاقتصادي وميله للارتفاع في الدول التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً والعكس صحيح. ويبين الجدول 12 قيم Z للمؤشرات الاقتصادية ومن ضمنها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (12): قيم Z للمؤشرات الاقتصادية بعد إضافة مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الدولة

الدولة	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للإناث)	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للذكور)	نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر	نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر	معدل البطالة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
أ	-1.05004	-0.65060	-0.91510	-0.08321	0.21006	-0.36012
ب	2.31074	1.82668	2.27165	1.89996	-1.26217	2.64220
ج	-0.04302	-0.91484	0.21038	-0.83326	0.29983	-0.37291
د	-0.44340	0.79173	-0.23222	1.48045	-1.06468	0.79310
هـ	0.90334	0.71466	0.86796	-0.41374		-0.62047
و	-1.17137	-0.71666	-1.28183	-1.04937	-0.59787	-0.34761
ز	0.44230	0.69264	0.18509	-0.03236	0.47937	0.54487
ح	-0.88018	-1.76262	-0.94039	-1.11294	22.2209	-0.62786
ط	-0.34634	0.30728	-0.19429	-0.23576	3-0.4183	-0.50328
ي	0.28457	-0.26524	0.53917	0.84481	8-0.4003	-0.49655
ك	-0.00662	-0.02302	-0.51043	-0.46459	40.5332	-0.65136
المتوسط	**24.05455**	**79.30909**	**23.93636**	**77.15455**	**11.33000**	**8129**
الانحراف المعياري	**8.24213**	**9.08256**	**7.90775**	**7.86618**	**5.56977**	**10554.8**

جدول (13): رتب قيم Z للمؤشرات الاقتصادية بعد إضافة مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الدولة

الدولة	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للإناث)	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للذكور)	نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر	نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر	معدل البطالة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
أ	10	8	9	5	6	5
ب	1	1	1	1	1	1
ج	6	10	4	9	7	6
د	8	2	7	2	2	2
هـ	2	3	2	7		9
و	11	9	11	10	3	4
ز	3	4	5	4	8	3
ح	9	11	10	11	10	10
ط	7	5	6	6	4	8
ي	4	7	3	3	5	7
ك	5	8	8	8	9	11

الجدول (14): مقياس الرفاه الاقتصادي حسب الدولة بعد إضافة مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	مجموع رتب المؤشرات	متوسط الرتب	متوسط الرتب x 11/100	قيمة المقياس = 100- (متوسط الرتب 11/100)
أ	43	7.2	65.2	34.8
ب	6	1	9.1	90.9
ج	42	7	63.6	36.4
د	23	3.8	34.8	65.2
هـ	23	4.6	41.8	58.2
و	48	8	72.7	27.3
ز	27	4.5	40.9	59.1
ح	61	10.2	92.4	7.6
ط	36	6	54.5	45.5
ي	29	4.8	43.9	56.1
ك	49	8.2	74.2	25.8

الشكل (4): مقياس الرفاه الاقتصادي حسب الدولة بعد إضافة
مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب الدولة

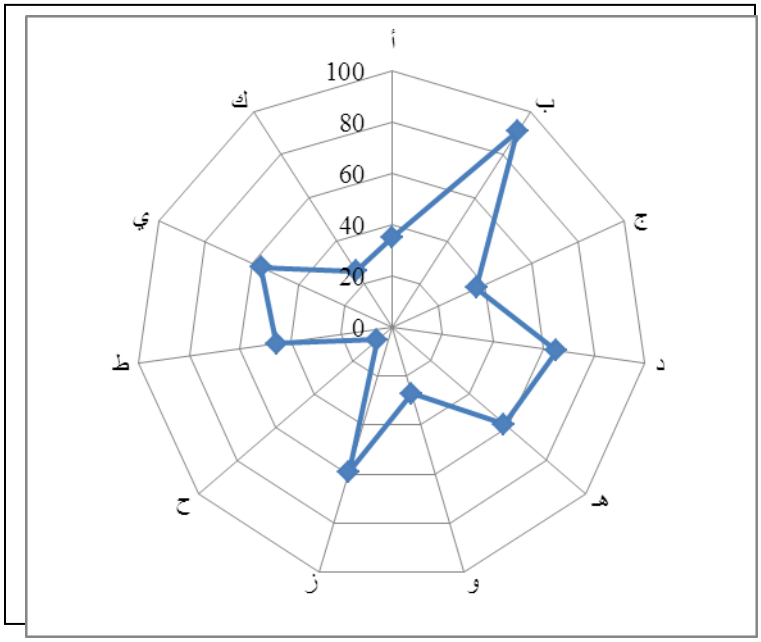

تشير النتائج إلى أن إضافة مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ساهم في رفع قيمة مقياس الرفاه الاقتصادي في الدول التي كانت فيها قيمة المؤشر مرتفعة والعكس صحيح. ويلاحظ ارتفاع قيمة مقياس الرفاه الاقتصادي في الدول (أ، ب، ج، د، و، ز، ح) في حين انخفضت قيمة مقياس الرفاه الاقتصادي في الدول (هـ ، ط، ي، ك).

4.3.5 مجموعة المؤشرات الاجتماعية

اشتملت مجموعة المؤشرات الاجتماعية على أربعة مؤشراتٍ رئيسيةٍ هي: نسبة النساء في البرلمان ونسبة الأمية وإنفاق الحكومة العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة ونصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة (تعادل القوة الشرائية بالدولار). وقد بلغ مجموع الدول التي توفرت بيانات عن مؤشري نسبة النساء في البرلمان ونسبة الأمية 11 دولة. وتوفر مؤشر نسبة

النساء في البرلمان لثماني دول وتوفر مؤشر نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة (تعادل القوة الشرائية بالدولار) لعشر دول. ومن المتوقع أن يكون لهذه المؤشرات تأثير كبير على قيمة مقياس الرفاه الاجتماعي وذلك لارتباطها بشكلٍ قويٍ مع مستوى رفاه الأسرة في أي مجتمع من المجتمعات. ويبين الجدول 15 قيم المؤشرات الاجتماعية المشار إليها.

الجدول (15): المؤشرات الاجتماعية لبعض الدول

الدولة	نسبة النساء في البرلمان	نسبة الأمية	إنفاق الحكومة العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة	نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة (تعادل القوة الشرائية بالدولار)
أ	10.8	7.0	17.6	342.0
ب	17.5	9.3	8.8	1288.5
ج	26.7	19.0	10.8	321.7
د	0.0	13.9	6.8	621.3
هـ	24.6	41.3	10.6	51.0
و	25.2	20.6	10.2	297.3
ز	1.2	11.7		553.5
ح	0.0	5.1		
ط	2.0	29.6	6.9	125.3
ي	17.0	44.9		104.3
ك	0.3	40.7	4.3	31.9

جدول (16): قيم Z للمؤشرات الاجتماعية حسب الدولة

الدولة	نسبة النساء في البرلمان	نسبة الأمية	إنفاق الحكومة العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة	نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة (تعادل القوة الشرائية بالدولار)
أ	-0.05300	-1.02771	2.03796	-0.08351
ب	0.54790	-0.87117	-0.17612	2.41143
ج	1.37301	-0.21099	0.32708	-0.13702
د	-1.02160	-0.55809	-0.67932	0.65272
هـ	1.18467	1.30676	0.27676	-0.85057
و	1.23848	-0.10209	0.17612	-0.20133
ز	-0.91398	-0.70783		0.47400
ح	-1.02160	-1.15702		
ط	-0.84223	0.51045	-0.65416	-0.65472
ي	0.50306	1.55177		-0.71008
ك	-0.99470	1.26592	-1.30832	-0.90092
المتوسط	**11.39091**	**22.10000**	**9.50000**	**373.68000**
الانحراف	**11.15002**	**14.69286**	**3.97456**	**379.36792**

جدول (17): رتب قيم Z للمؤشرات الاجتماعية حسب الدولة

الدولة	نسبة النساء في البرلمان	نسبة الأمية	إنفاق الحكومة العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة	نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة (تعادل القوة الشرائية بالدولار)
أ	6	2	1	4
ب	4	3	5	1
ج	1	6	2	5
د	10	5	7	2
هـ	3	10	3	9
و	2	7	4	6
ز	8	4		3
ح	10	1		
ط	7	8	6	7
ي	5	11		8
ك	9	9	8	10

الجدول (18): مقياس الرفاه الاجتماعي حسب الدولة

الدولة	مجموع رتب المؤشرات	متوسط الرتب	x متوسط الرتب (عدد الدول/100)	قيمة المقياس = 100- (متوسط عدد /100) x الرتب (الدول)
أ	13	3.3	29.5	70.5
ب	13	3.3	29.5	70.5
ج	14	3.5	31.8	68.2
د	24	6	54.5	45.5
هـ	25	6.3	56.8	43.2
و	19	4.8	43.2	56.8
ز	15	5	45.5	54.5
ح	11	5.5	50.0	50.0
ط	28	7	63.6	36.4
ي	24	8	72.7	27.3
ك	36	9	81.8	18.2

الشكل (5): مقياس الرفاه الاجتماعي حسب الدولة

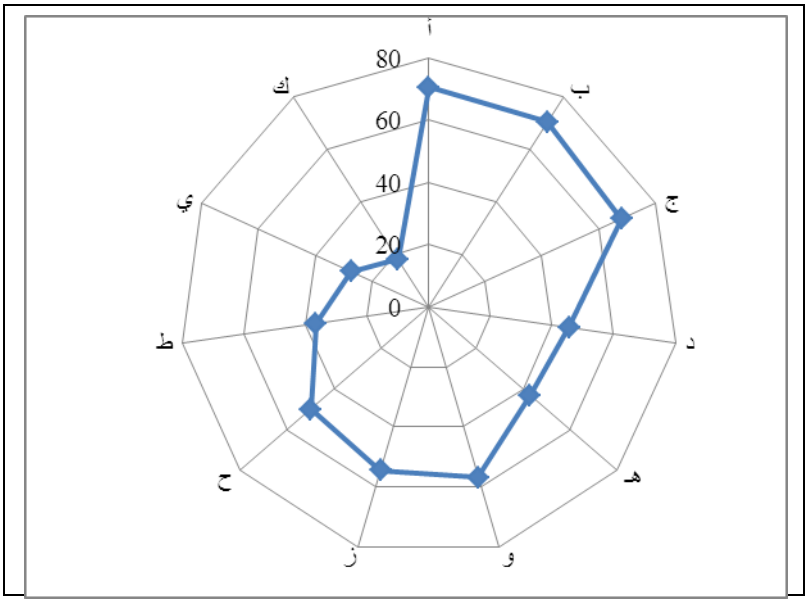

تشير النتائج المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية إلى أن ارتفاع مؤشر إنفاق الحكومة على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة وانخفاض مؤشر نسبة الأمية قد ساهما في احتلال الدولة (أ) المرتبة الأولى بما يتعلق بمقياس الرفاه الاجتماعي، حيث سجلت أعلى قيمة لمؤشر إنفاق الحكومة على الصحة كنسبةٍ مئويةٍ من الإنفاق العام للحكومة والذي بلغ (17.6 %) وجاءت في المرتبة الثانية في ترتيب نسبة الأمية والتي بلغت (7 %). كما ساهمت مؤشرات نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة وانخفاض نسبة الأمية وارتفاع نسبة النساء في البرلمان احتلال الدولة (ب) المرتبة الأولى أيضاً. وقد سجلت الدولة (ب) القيمة الأعلى لمؤشر نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة، حيث بلغ 1288.5 دولاراً.

وساهم إنفاق الحكومة على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة في الدولة (أ) بالنسبة الأكبر من مجموع قيم Z، حيث ساهم بما نسبته 63.6 % من مجموع قيم Z. كما ساهم نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة في الدولة (ب) بالنسبة الأكبر من مجموع قيم Z، حيث ساهم بما نسبته 60.2 % في حين ساهم انخفاض مؤشر نسبة الأمية بالنسبة الكبيرة الثانية والتي بلغت 21.7 % من مجموع قيم Z.

وكان لانخفاض قيمة مؤشر إنفاق الحكومة العام على الصحة كنسبةٍ مئوية من الإنفاق العام للحكومة وارتفاع نسبة الأمية في الدولة (ك) دوراً كبيراً في انخفاض مقياس الرفاه الاجتماعي، حيث ساهم هذان المؤشران بما نسبته 29.3 % و28.3 % من مجموع قيم Z على التوالي.

وقد بلغ وسيط قيم مقياس الرفاه الاجتماعي للدول التي شملت لاحتساب المقياس والبالغ مجموعها 11 دولة 50.0. وأظهرت النتائج أن 5 دول كانت انحرافات قيمة المقياس عن وسيط المقاييس موجبة ولكن بدرجاتٍ مختلفةٍ وهذه الدول هي: الدولة (أ) (20.5)، الدولة (ب) (20.5)، الدولة (ج) (18.2)، الدولة (و) (6.8)، والدولة (ز) (4.5). وفي المقابل، كانت انحرافات قيم المقياس عن

وسيط المقاييس سالبةً للدول المتبقية وهي: الدولة (د) (-4.5)، الدولة (هـ) (-6.8)، الدولة (ط) (-13.6)، الدولة (ي) (-22.7)، والدولة (ك) (-31.8). وتساوى انحراف مقياس الرفاه الاجتماعي للدولة (ح) مع قيمة المقياس وعليه فقد كان انحرافه صفراً.

5.3.5 مجموعة المؤشرات الخدمية

اشتملت مجموعة المؤشرات الخدمية على خمسة مؤشراتٍ رئيسية هي: نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي ونسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب وعدد المشتركين الإنترنت لكل 100 من السكان وعدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان ونسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء. وقد توفر مؤشر نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي لما مجموعه 9 دول. وتوفرت ثلاثة مؤشرات هي: نسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب وعدد المشتركين الإنترنت لكل 100 وعدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 لكافة الدول، في حين توفر مؤشر نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء لثماني دول ولم يتوفر لثلاث دول هي: الدولة (هـ) والدولة (و) والدولة (ز). ومن المتوقع أن يكون لهذه المؤشرات تأثير كبير على قيمة مقياس الرفاه الخدمي وذلك لارتباطها بشكلٍ قويٍ مع رفاه الأسرة في أي مجتمع من المجتمعات. ويبين الجدول رقم 16 قيم المؤشرات الخدمية المشار إليها.

الجدول (19) المؤشرات الخدمية لبعض الدول

الدولة	نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي	نسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب	عدد المشتركين الإنترنت لكل 100 من السكان	عدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان	نسبة المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء
أ	67.0	99.0	73.0	156.0	99.9
ب	100.0	100.0	17.0	132.0	99.8
ج	82.9	94.0	6.0	105.4	98.7
د	44.6	90.0	39.0	176.6	95.7
هـ		58.0	0.3	28.2	
و	83.7	79.0	5.9	63.9	
ز		89.0	2.5	125.1	
ح	52.1	85.0	3.1	45.4	99.8
ط	28.7	99.0	29.0	90.0	93.9
ي	56.7	83.0	3.8	81.2	92.4
ك	19.7	40.8	2.5	47.9	48.8

جدول (20): قيم Z للمؤشرات الخدمية حسب الدولة

الدولة	نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي	نسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب	عدد المشتركين الإنترنت لكل 100 من السكان	عدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان	نسبة المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء
أ	0.28271	0.84508	2.50612	1.25700	0.50584
ب	1.52479	0.89906	0.01978	0.75745	0.50007
ج	0.88117	0.57516	-0.46861	0.20379	0.43666
د	-0.56040	0.35923	0.99656	1.68577	0.26373
هـ		-1.36822	-0.72169	-1.40307	
و	0.91128	-0.23458	-0.47305	-0.66000	
ز		0.30525	-0.62401	0.61383	

ح	-0.27811	0.08932	-0.59737	-1.04507	0.50007
ط	-1.15886	0.84508	0.55257	-0.11675	0.15997
ي	-0.10497	-0.01865	-0.56629	-0.29992	0.07350
ك	-1.49761	-2.29673	-0.62401	-0.99303	-2.43983
المتوسط	**59.48889**	**83.34545**	**16.55455**	**95.60909**	**91.12500**
الانحراف المعياري	**26.56828**	**18.52438**	**22.52303**	**48.04384**	**17.34752**

الجدول (21): رتب قيم Z للمؤشرات الخدمية حسب الدولة

الدولة	نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي	نسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب	عدد المشتركين الإنترنت لكل 100 من السكان	عدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان	نسبة المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء
أ	4	2	1	2	1
ب	1	1	4	3	2
ج	3	4	5	5	4
د	7	5	2	1	5
هـ		10	11	11	
و	2	9	6	8	
ز		6	9	4	
ح	6	7	8	10	2
ط	8	2	3	6	6
ي	5	8	7	7	7
ك	9	11	9	9	8

الجدول (22): مقياس الرفاه الخدمي حسب الدولة

الدولة	مجموع رتب المؤشرات	متوسط الرتب	متوسط الرتب x (100/13)	قيمة المقياس = 100- {(متوسط الرتب) x (100/13)}
أ	10	2	18.2	81.8
ب	11	2.2	20.0	80.0
ج	21	4.2	38.2	61.8
د	20	4	36.4	63.6
هـ	32	10.7	97.0	3.0
و	25	6.3	56.8	43.2
ز	19	6.3	57.6	42.4
ح	33	6.6	60.0	40.0
ط	25	5	45.5	54.5
ي	34	6.8	61.8	38.2
ك	46	9.2	83.6	16.4

الشكل (6): مقياس الرفاه الخدمي حسب الدولة

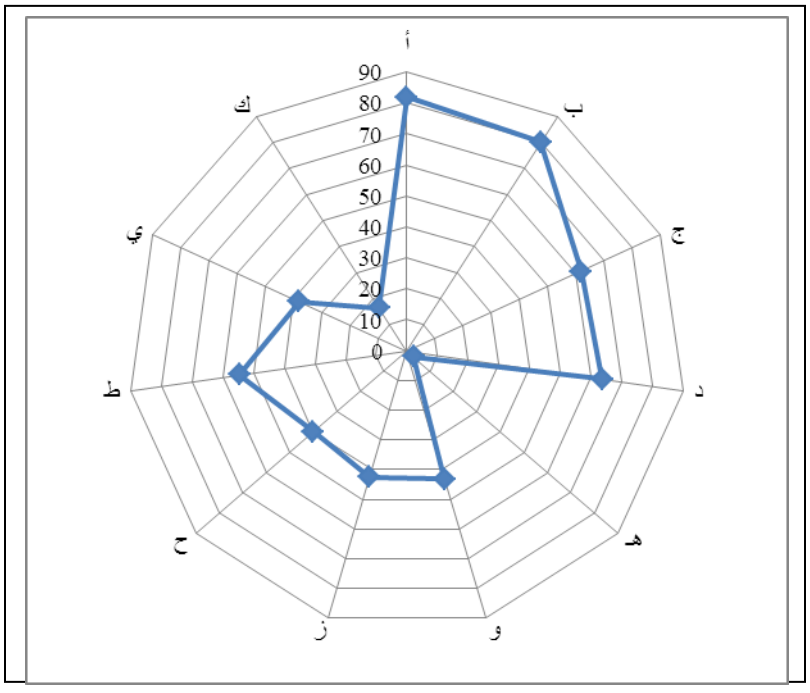

تشير النتائج المتعلقة بالمؤشرات الخدمية أن ارتفاع قيمة مؤشرات عدد المشتركين بخدمة الإنترنت لكل 100 من السكان وعدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان ونسبة المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء قد ساهمت في احتلال الدولة (أ) المرتبة الأولى بما يتعلق بمقياس الرفاه الخدمي، حيث سجلت أعلى قيمةٍ لمؤشر عدد المشتركين بخدمة الإنترنت لكل 100 من السكان والذي بلغ (73 شخصاً لكل 100 من السكان) وجاءت في المرتبة الثانية في ترتيب قيم مؤشر عدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 156 خطاً خليوياً لكل 100 من السكان. وساهم ارتفاع قيم مؤشر نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي ونسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب في احتلال الدولة (ب) المرتبة الثانية في ترتيب مقياس الرفاه الخدمي والذي بلغت قيمته 80 %.

وساهم مؤشر عدد المشتركين بخدمة الإنترنت لكل 100 بالنسبة الأكبر من مجموع قيم Z، حيث ساهم بما نسبته 46.4 %، تلاه مؤشر عدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان الذي ساهم بنسبة بلغت 23.3 % من مجموع قيم Z. وفي المقابل، ساهم مؤشر نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي بالنسبة الأقل من مجموع قيم Z حيث بلغت مساهمته 5.2 % فقط.

وكانت مساهمة مؤشر نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي هي الأكبر في مجموع قيم Z في الدولة (ب)، حيث بلغت 41.2 %، تلاها مساهمة مؤشر نسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب والتي بلغت 24.3 %، في حين كانت مساهمة مؤشر عدد المشتركين بالإنترنت لكل 100 من السكان هي الأقل حيث بلغت 0.5 % فقط.

وكان لانخفاض قيم مؤشري نسبة المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء ونسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب أثر واضح في انخفاض مقياس الرفاه الخدمي للدولة (ك)، حيث ساهما بما نسبته 31.1 % و29.3 % من مجموع قيم Z على التوالي. كما ساهم انخفاض قيمتي مؤشري عدد خطوط

الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان ونسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب في انخفاض قيمة مقياس الرفاه الخدمي للدولة (هـ) حيث ساهما بما نسبته 40.2 % و39.2 % من مجموع قيم Z على التوالي.

وقد بلغ وسيط قيم مقياس الرفاه الخدمي للدول التي شملت لاحتساب المقياس والبالغ مجموعها 11 دولة 43.2. وأظهرت النتائج أن 5 دول كانت انحرافات قيمة المقياس عن وسيط المقاييس موجبة ولكن بدرجاتٍ مختلفةٍ وهذه الدول هي: الدولة (أ) (38.6)، والدولة (ب) (36.8)، والدولة (د) (20.4)، والدولة (ج) (18.6)، والدولة (ط) (11.3). وفي المقابل، كانت انحرافات قيم المقياس عن وسيط المقاييس سالبةً للدول المتبقية وهي: الدولة (هـ) (-40.2)، الدولة (ك) (-26.8)، الدولة (ي) (−5.0)، والدولة (ح) (-3.2). وتساوى انحراف مقياس الرفاه الخدمي للدولة (و) مع قيمة المقياس وعليه كان انحرافه صفراً.

سادساً: مقياس الرفاه العام

يعكس مقياس الرفاه العام الجوانب المختلفة التي يرتبط بها المستوى المعيشي للأسرة، حيث اشتمل على أربعة جوانب أو مقاييس فرعية هي: الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية من خلال مكوناته المتمثلة بمقاييس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي والخدمي. ويعتبر مقياس الرفاه العام مقياساً تلخيصياً يعكس مدى التقدم في المستوى المعيشي والرفاه. ونظراً للتباين في تأثير المجموعات المختلفة للمؤشرات، فقد تم استشارة عدد من المختصين في المجالات ذات العلاقة لتحديد الأوزان التي يمكن تخصيصها لكل مجموعةٍ من مجموعات المؤشرات. ويبين الجدول (23) الأوزان النسبية لمجموعات المؤشرات[33].

وينحصر مدى مقياس الرفاه العام ما بين (0) و(100)، وكلما اقتربت قيمة المقياس من 100 كلما كانت الأوضاع في المجالات التي يتكون منها المقياس ايجابية. وعلى العكس من هذا، فكلما اقتربت

[33] أبدى المراجعون للدراسة تحفظاً على استخدام أوزان مختلفة لمجموعات المؤشرات واقترحوا أوزان متساوية لها بسبب عدم إعطاء تبرير لاستخدام أوزان متباينة وللتخفيف من العمليات الحسابية للمقياس المركب.

قيمة المقياس من الصفر كلما كانت الأوضاع في المجالات التي يتكون منها المقياس غير مرضية. وينقسم المقياس إلى أربع فئات كما يلي:

فئات قيمة المقياس	مستوى التقييم
24-0	مستوى رفاه ضعيف
49-25	مستوى رفاه متوسط
74-50	مستوى رفاه جيد
100-75	مستوى رفاه ممتاز

الجدول (23): الأوزان النسبية لمجموعات المؤشرات

مؤشرات المجموعة الديموغرافية	مؤشرات المجموعة الاقتصادية	مؤشرات المجموعة الاجتماعية	مؤشرات المجموعة الخدمية
حجم الأسرة	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للإناث)	نسبة الأمية	نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي
معدل الإنجاب الكلي	معدل النشاط الاقتصادي المنقح (للذكور)	نسبة النساء في البرلمان بشقيه	نسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر	نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر	إنفاق الحكومة العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة	عدد المشتركين الإنترنت لكل 100 من السكان
معدل وفيات الأطفال الرضع	نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر	نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة (تعادل القوة الشرائية بالدولار)	عدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان
توقع الحياة وقت الولادة للذكور	معدل البطالة		نسبة المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء
توقع الحياة وقت الولادة للإناث			
معدل وفيات الأمهات			
% 30	**% 20**	**% 30**	**% 20**

وأشارت النتائج إلى أن الدولة (ب) قد سجلت أعلى قيمة لمقياس الرفاه العام، حيث بلغت قيمته (78.7) أي مستوى رفاه ممتاز، تلتها الدولة (أ) بمقياس بلغت قيمته (65.4) أي مستوى رفاه جيد.

وجاءت الدولة (ج) في المرتبة الثالثة بمقياس بلغت قيمته (60.2) أي مستوى رفاه جيد أيضاً. ويلاحظ أن الدولة (ك) احتلت المرتبة الأخيرة بمقياس رفاهٍ عام بلغ 18.9 أي مستوى رفاه ضعيف. ويبين الجدول (24) قيم المقاييس المختلفة حسب الدولة.

الجدول (24): مقاييس الرفاه الفرعية ومقياس الرفاه العام حسب الدولة

الدولة	مقياس الرفاه الديموغرافي	مقياس الرفاه الاقتصادي	مقياس الرفاه الاجتماعي	مقياس الرفاه الخدمي	مقياس الرفاه العام
أ	72.5	30.9	70.5	81.8	**65.4**
ب	78.0	90.9	70.5	80.0	**78.7**
ج	68.1	34.5	68.2	61.8	**60.2**
د	61.5	61.8	45.5	63.6	**57.2**
هـ	5.5	68.2	43.2	3.0	**28.9**
و	25.3	20.0	56.8	43.2	**37.3**
ز	52.7	56.4	54.5	42.4	**51.9**
ح	37.4	7.3	50.0	40.0	**35.7**
ط	62.6	49.1	36.4	54.5	**50.4**
ي	50.5	60.0	27.3	38.2	**43.0**
ك	13.2	30.9	18.2	16.4	**18.9**

الشكل (7): مقياس الرفاه العام حسب الدولة

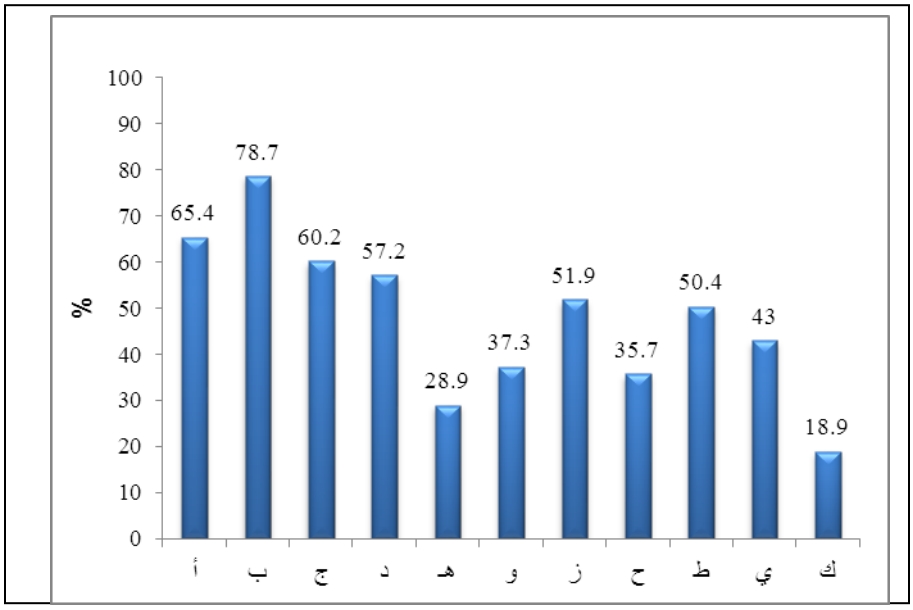

وبأخذ مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار في حساب مقياس الرفاه العام (الجدول 25)، يلاحظ تغير قيمة مقياس الرفاه العام لبعض الدول.

الجدول (25): مقاييس الرفاه الفرعية ومقياس الرفاه العام حسب الدولة بعد إضافة مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	مقياس الرفاه الديموغرافي	مقياس الرفاه الاقتصادي	مقياس الرفاه الاجتماعي	مقياس الرفاه الخدمي	مقياس الرفاه العام
أ	72.5	34.8	70.5	81.8	**66.2**
ب	78.0	90.9	70.5	80.0	**78.7**
ج	68.1	36.4	68.2	61.8	**60.5**
د	61.5	65.2	45.5	63.6	**57.9**
هـ	5.5	58.2	43.2	3.0	**26.9**
و	25.3	27.3	56.8	43.2	**38.7**
ز	52.7	59.1	54.5	42.4	**52.5**
ح	37.4	7.6	50.0	40.0	**35.7**
ط	62.6	45.5	36.4	54.5	**49.7**
ي	50.5	56.1	27.3	38.2	**42.2**
ك	13.2	25.8	18.2	16.4	**17.9**

وارتفعت قيمة مقياس الرفاه العام في خمس دولٍ هي: الدولة (أ)، الدولة (ج)، الدولة (د)، الدولة (و)، الدولة (ز)، في حين انخفضت قيمة المقياس في أربع دولٍ هي: الدولة (هـ)، الدولة (ط)، الدولة (ي) والدولة (ك). وفي المقابل، لم تتغير قيمة المقياس في دولتين هما: الدولة (ب) والدولة (ح).

1.6 المساهمة النسبية لمقاييس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي والخدمي في مقياس الرفاه العام

للتعرف على مساهمة كل مقياس من المقاييس الأربعة في مقياس الرفاه العام، فقد تم حساب المساهمة النسبية لكل مقياس من المقاييس الأربعة وذلك باستخدام المعادلة التالية:

المساهمة النسبية للمقياس الفرعي = (قيمة المقياس الفرعي / مجموع قيم المقاييس الفرعية) x 100

وتتباين مساهمة مقاييس الرفاه الفرعية في مقياس الرفاه العام من دولة إلى أخرى، إذ بيّنت النتائج أن مقياس الرفاه الديموغرافي كانت له المساهمة الأكبر في مقياس الرفاه العام في الدولة (أ) والدولة (ب) والدولة (د) والدولة (ط) والدولة (ي)، حيث تراوحت مساهمته في مقياس الرفاه العام ما بين 32.3 % في الدولة (د) و37.2 % في الدولة (ط). واحتل مقياس الرفاه الديموغرافي المرتبة الثانية من حيث المساهمة في مقياس الرفاه العام في الدولة (ز) والدولة (ح) وساهم بما نسبته 30.5 % و31.4 % في الدولتين المشار إليهما على التوالي.

وساهم مقياس الرفاه الاجتماعي بالنسبة الأكبر في مقياس الرفاه العام في الدولة (و) (45.7 %) والدولة (ز) (31.5) والدولة (ح) (42 %)، في حين ساهم بالنسبة الكبيرة الثانية في الدولة (أ) (32.3 %) والدولة (ب) (26.9 %) والدولة (ج) (34 %) والدولة (د) (23 %) والدولة (ط) (21.7 %) والدولة (ك) (28.9 %).

الجدول (26): المساهمة النسبية للمقاييس الفرعية في مقياس الرفاه العام حسب الدولة

الدولة	مقياس الرفاه الديموغرافي	مقياس الرفاه الاقتصادي	مقياس الرفاه الاجتماعي	مقياس الرفاه الخدمي	المجموع
أ	33.2	9.4	32.3	25.0	**100.0**
ب	29.7	23.1	26.9	20.3	**100.0**
ج	34.0	11.5	34.0	20.5	**100.0**
د	32.3	21.6	23.9	22.2	**100.0**
هـ	5.7	47.3	44.9	2.1	**100.0**
و	20.4	10.7	45.7	23.2	**100.0**
ز	30.5	21.7	31.5	16.3	**100.0**
ح	31.4	4.1	42.0	22.4	**100.0**
ط	37.2	19.5	21.7	21.6	**100.0**
ي	35.2	27.9	19.1	17.8	**100.0**
ك	21.0	32.7	28.9	17.4	**100.0**

ولم يظهر مقياس الرفاه الاقتصادي التأثير المتوقع في مقياس الرفاه العام بسبب استبعاد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من عملية حساب المقياس. وبينت النتائج أن مقياس الرفاه الاقتصادي كان الأكبر مساهمةً في مقياس الرفاه العام في الدولة (هـ)، حيث ساهم بما نسبته 47.3 %. وجاء هذا المقياس ثانياً من حيث المساهمة في مقياس الرفاه العام في الدولة (ي) وساهم بما نسبته 27.9 %.

الشكل (8): المساهمة النسبية لمقاييس الرفاه الفرعية في مقياس الرفاه العام حسب الدولة

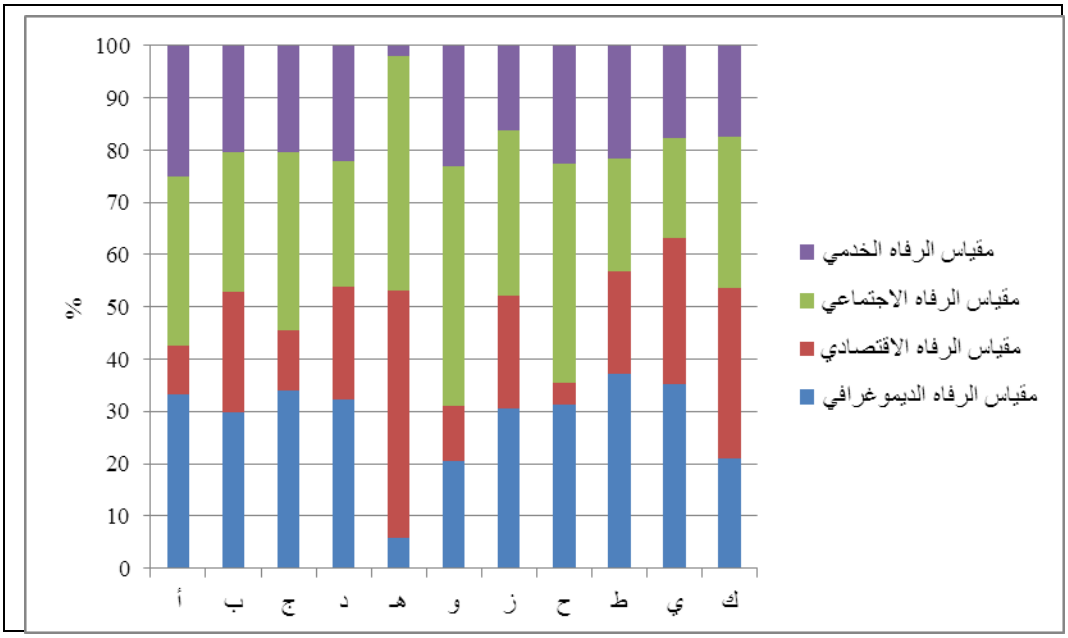

ويبين الجدول رقم (27) المساهمة النسبية للمقاييس الفرعية في مقياس الرفاه العام حسب الدولة بعد تضمين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة المؤشرات الاقتصادية. ويلاحظ تغير نسبة مساهمة مقياس الرفاه الاقتصادي في مقياس الرفاه العام في عدد من الدول، حيث ارتفعت نسبة مساهمة مقياس الرفاه الاقتصادي في مقياس الرفاه العام في ست دولٍ هي: الدول (أ، ج، د، و، ز، ح). وفي المقابل، انخفضت مساهمة مقياس الرفاه الاقتصادي في مقياس الرفاه العام في أربع دول هي: الدول (هـ، ط، ي، ك)، ولم تتأثر مساهمة مقياس الرفاه الاقتصادي في مقياس الرفاه العام في دولة واحدة هي الدولة (ب).

الجدول (27): المساهمة النسبية للمقاييس الفرعية في مقياس الرفاه العام حسب الدولة بعد إضافة مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	مقياس الرفاه الديموغرافي	مقياس الرفاه الاقتصادي	مقياس الرفاه الاجتماعي	مقياس الرفاه الخدمي	المجموع
أ	32.8	10.5	31.9	24.7	**100.0**
ب	29.7	23.1	26.9	20.3	**100.0**
ج	33.8	12.0	33.8	20.4	**100.0**
د	31.9	22.5	23.6	22.0	**100.0**
هـ	6.1	43.4	48.3	2.2	**100.0**
و	19.6	14.1	44.0	22.3	**100.0**
ز	30.1	22.5	31.2	16.2	**100.0**
ح	31.4	4.3	42.0	22.4	**100.0**
ط	37.8	18.3	22.0	21.9	**100.0**
ي	35.9	26.6	19.4	18.1	**100.0**
ك	22.2	28.9	30.6	18.4	**100.0**

الشكل (9): المساهمة النسبية للمقاييس الفرعية في مقياس الرفاه العام حسب الدولة بعد إضافة مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

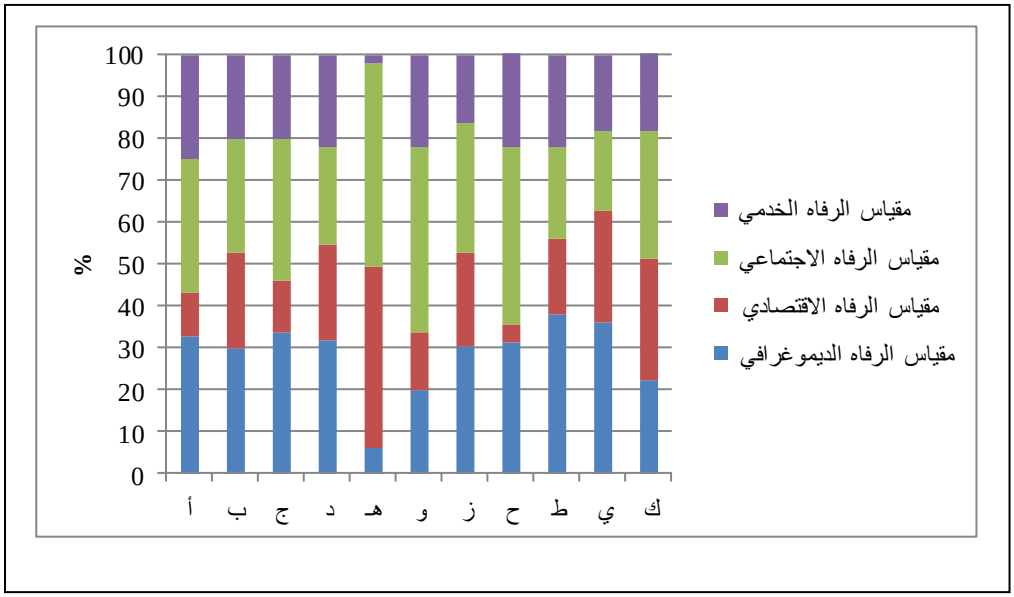

اقتراحات وتوصيات:

(1) اقترح بعض المشاركين في ندوة مناقشة هذه الدراسة أربعة خيارات فيما يخص تقدير المقياس المركب للرفاه وهي: (أ) انتاج مقياس بسيط يعتمد على ما هو متاح محلياً من إحصاءات في الدولة مثل استخدام أربعة مؤشرات هي دخل الفرد، الناتج المحلي، العمر المتوقع للفرد، ومعدل الفقر. (ب) استخدام مقياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع إضافة بنود غير موجودة مثل الفساد والناتج المحلي والعمر المتوقع للفرد والعمل الخيري والديموقراطية. (ج) إدخال تعديلات على المقياس الذي أُعد في هذه الدراسة مع إدخال تعديلات على مؤشراته مثل استبعاد المؤشرات التي بينها درجة ارتباط عالية، الإكتفاء بواحد من معدلات وفيات الأطفال أي إما معدل وفيات الرضع أو معدل الوفيات دون سن الخامسة من العمر، استعمال معدل النمو السكاني بدل معدل الإنجاب، أن لا يكون العمر

المتوقع حسب الجنس، حذف نسبة وفيات الأمهات بسبب تدنيها وإضافة نسبة الإعالة، دمج مؤشرات النشاط الاقتصادي في مؤشر واحد، إضافة نسبة المشمولين بالتقاعد إلى نسبة المشمولين بالضمان الاجتماعي، إضافة عمالة المرأة في القطاع العام والخاص، إضافة العمالة في القطاع غير الرسمي، وملكية المسكن. (د) مقياس يتألف من ثمانية مؤشرات لها أوزان متساوية (12.5%) وهي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، العدالة في توزيع الدخل، الفقر، التعليم، البطالة، الأمن الوطني، التلوث ومعالجته.

(2) ضرورة تطوير إطار عربي لقياس الرفاه والتقدم يأخذ بالاعتبار أهداف التنمية الوطنية المستدامة بعد 2015 في ظل الأزمة السياسية والأمنية في المنطقة العربية ويحدد الإحصاءات والمؤشرات اللازمة لرصد المكتسبات وتقييمها.

(3) المضي في وضع منهاج لقياس الرفاه يؤخذ بالاعتبار خصوصيات المنطقة العربية، ويقوم على تعريف مشترك وتحت اسم أو مصطلح ملائم، على أن يتولى المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية القيام بما يلزم لهذا الغرض في خطته لعام 2015 وبعد أخذ موافقة مجلس أُمناء المعهد وبالتعاون مع المنظمات ذات الاهتمام بهذا الموضوع.

(4) التأكيد على أن الفرق بين إحصاءات الأمم المتحدة والإحصاءات الوطنية إنما يعود إلى سببين هما عدم تزويد الدول لهيئات الأمم المتحدة بجميع إحصاءاتها واختلاف المفاهيم. ومهما يكن، فإن أهم مكونات المقاييس الدولية هي الصحة والتعليم والثروة.

(5) التساؤل عن سبب استخدام أربعة مجالات بدل ثلاثة، واستخدام نسبة الأمية وموازنات التعليم والصحة رغم أنها لا تدل على جودة الخدمة التعليمية والصحية.

(6) استخدام معدل الإنجاب مضلل لأن بعض الدول العربية تحبب رفعه.

(7) التأكيد على أخذ ملكية المسكن والبيئة والأمن والجريمة والعنف الأسري في الحسبان.

(8) وضع مقياس لكل من الحضر والريف بسبب اختلاف نمط المعيشة والانتاج بينهما.

(9) الاتفاق على المؤشرات مع وجود توافق عربي حول مفهوم الرفاه بين الإحصائيين ومتخذي القرار.

(10) اقتراح بقيام المعهد بجهد لقياس العدالة الاجتماعية في البلدان العربية مساهمة منه في تطبيق التوصية الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأخير للإسكوا في تونس.

(11) الإشارة إلى قيام المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن بإعداد تقريره الأول عن حالة الأسرة الأردنية ورفاهها والبيئة.

(12) تضمين إحصاءات الرفاه في الاستراتيجيات الوطنية للإحصاء بسبب أهميتها في انتاج بيانات ضرورية لقياس تحقق أهداف التنمية المستدامة.

الملاحق

الملحق رقم (1)

التعريفات المستخدمة

حجم الأسرة: عدد الأفراد الذين يقيمون إقامة معتادة في الأسرة. ويتم حساب متوسط حجم الأسرة بقسمة مجموع عدد السكان على عدد الأسر.

معدل الإنجاب الكلي: عدد الأطفال المتوقع إنجابهم للأنثى في الأعمار 15-49 سنة خلال حياتها الإنجابية إذا ما مارست نمط الإنجاب السائد.

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر: عدد الأطفال الذين يتوفون قبل الوصول إلى الخامسة من العمر لكل ألفٍ من المواليد أحياء.

معدل وفيات الأطفال الرضع: عدد الوفيات الأطفال قبل إتمام السنة الأولى من العمر لكل ألف مولودٍ حي.

توقع الحياة وقت الولادة للذكور: عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد الذكر في ظل نمط الوفاة المشاهد.

توقع الحياة وقت الولادة للإناث: عدد السنوات المتوقع أن تعيشها الأنثى في ظل نمط الوفاة المشاهد.

نسبة وفيات الأمهات: عدد وفيات النساء أثناء الحمل والولادة وفترة النفاس لكل 100 الف مولودٍ حي.

معدل النشاط الاقتصادي المنقح للإناث: قوة العمل من الإناث منسوبة إلى مجموع الاناث اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر.

معدل النشاط الاقتصادي المنقح للذكور: قوة العمل من الذكور منسوبة إلى مجموع الذكور الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر.

نسبة المشتغلات من الإناث 15 سنة فأكثر: عدد المشتغلات الإناث منسوباً إلى مجموع الإناث اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر.

نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر: عدد المشتغلين الذكور منسوباً إلى مجموع الذكور الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر.

معدل البطالة: عدد المتعطلين عن العمل إلى مجموع قوة العمل (المشتغلون والمتعطلون).

نسبة الأمية: عدد الأفراد 15 سنة فأكثر الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة معا بأي لغة مقسوماً على عدد الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر.

نسبة النساء في البرلمان بشقيه: عدد النساء في البرلمان بشقيه (النواب + الأعيان) من مجموع أعضاء البرلمان بشقيه.

إنفاق الحكومة العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة: نسبة الإنفاق على القطاع الصحي من مجموع نفقات الحكومة.

نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة (تعادل القوة الشرائية بالدولار): مجموع ما تنفقه الحكومة على القطاع الصحي مقسوماً على مجموع الأفراد.

نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي: عدد المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للصرف الصحي مقسوما على عدد المساكن.

نسبة المساكن المرتبطة بمصدر مياه آمنة للشرب: نسبة المساكن التي ترتبط بالشبكة العامة للمياه والتي تحصل على مياه الشرب الآمنة من الصهاريج والمياه المعدنية.

عدد المشتركين الإنترنت لكل 100 من السكان: عدد الأفراد المشتركين بخدمة الانترنت لكل 100 من السكان.

عدد خطوط الهاتف الخلوي لكل 100 من السكان: عدد اشتراكات خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان.

نسبة المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء: عدد المساكن المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء مقسوماً على مجموع المساكن.

المراجع

أ. المراجع العربية

1. الجامعة العربية، 2010، "الدول العربية ارقام ومؤشرات".
2. دائرة الإحصاءات العامة، 2013، "مسح السكان والصحة الأسرية 2012: التقرير الرئيسي"، عمان، الأردن.
3. ـــ، 2013، "مسح العمالة والبطالة 2012، عمان، الأردن.
4. ـــ، 2013، "الكتاب الإحصائي السنوي 2012"، عمان، الأردن.

ب. المراجع الأجنبية

1. Amato, P. R., & Keith, B. (1991). Parental divorce and the well-being of children: A meta-analysis. Psychological Bulletin, 110, 26-46.
2. Bowen, G. & Richman, J. (2001). School success profile: Manual. Chapel Hill, NC: Jordan Institute for Families.
3. Campbell, D. (1997). Campbell community survey. Denver, CO: Center for Creative Leadership.
4. Campbell, A. (1981). The sense of well-being in America: Recent patterns and trends. New York: McGraw-Hill.
5. Center for Community Research and Solutions, 2007,"Quality of Life in Los Angeles", Los Angeles, CA 90014.
6. Department of Family and Community Services, 2000, “Indicators of Social and Family Functioning", Australia.
7. Diener, E., Helliwell, J. F., & Kahneman, D. (Eds.). (2010). International differences in well-being. New York: Oxford University.
8. Diener, E. (1984). Subjective well-being. Psychological Bulletin, 95, 542-575.
9. Felce, D. and Perry, J. (1995). Quality of life: its definition and measurement. Research developmental disabilities, 16(1), 51–74. 74.
10. Gallup. Healthways, 2000, Gallup.healthways Well-being Index.
11. Grzywacz, J. G., Almeida, D. M., McDonald, D. A. (2002). Work-family spillover and daily reports of work and family stress in the adult labor force. Family Relations, 51, 28-36.
12. Hird, S. (2003). What is wellbeing? A brief review of current literature and concepts. Accessed 8 May 2006 at: http://www.phis.org.uk/doc.pl?file=pdf/What%20is%20 wellbeing%202.doc.
13. Human potential centre, 2013, Newzeland Well-being Index.
14. Marshall, N. L., & Barnett, R. C. (1991). Race, class, and multiple role strains and gains among women employed in the service sector. Women and Health, 17, 1-16.
15. OECD. (2013). Guidelines on measuring subjective well-being. Paris: OECD. Retrieved from http://www.oecd.org/statistics/Guidelines on Measuring Subjective Well-being.pdf.
16. Ronald E. Anderson, 2013, “Human Suffering and Quality of Life”, University of Minnesota.
17. Ross, C. E., & Mirowsky, J. (1992). Households, employment, and the sense of control. Social Psychology Quarterly, 55, 217-235.
18. Statistics New Zealand in conjunction with The University of Auckland University of Otago, 2006, "Family Wellbeing Indicators from the 1981–2001 “New Zealand Censuses.
19. United Nations, 2013. “World Happiness Report”.
20. United Nations, 2006. “Understanding Human Well-being”, University Press.
21. http://www4.hrsdc.gc.ca/h.4m.2@-eng.jsp.